عمر أبوزلام
مجاز في الحقوق
دبلوم في الحقوق العامة

* النظرة القومية الاجتماعية *
للاقتصاد والمال



باشراف
الدكتور
رشيد الدقر
الاستاذ في كلية الحقوق بالجامعة السورية

الجامعة السورية - كلية الحقوق
1954 م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الـى الامــة السورية ،

في ماضيها العظيم وحاضرها المتحفز ومستقبلها الجبــــار

الـــى ســــــــــــــعادة زعيم الحزب الســورى القومي الاجتماعي ،

السورى الذى حيا امته تخطيطا وبنــاء ،

معرفــة وصراعا ومحبــــــة ،

قيادة وبطولة واستشـــهادا

الى شهداء النهضة السورية القومية الاجتماعيـــة ،

الـــى الامنـــاء والمسوءولين والرفقــــــــــــــــا ،

أقـــــــدم

" النظرة القوميــة الاجتماعيــة في الاقتصـــاد "

''''''''''''''''''''''''

عمر ابوزلام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رسالـة جامعية عقائديـة ٠٠

فيها من النتاج الجامعي قـدر كبير ٠٠

ومن العقيـدة الحزبيـة قـدر أكبـر ٠٠

رشيـد الدقـر

×+×+×+×+×+×

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفهـــــــرس

رقم الصفحـــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصادر

١ ـ نشوء الامم ... سعاده

٢ ـ المحاضرات العشر ... سعاده

٣ ـ في الاقتصاد القومي الاجتماعي ... جورج عبد المسيح

٤ ـ الاقتصاد القومي الاجتماعي ... الجيل الجديد

٥ ـ الماركسية ... عدة مراجع

٦ ـ المادية التاريخية ... ستالين

٧ ـ الحياة في الاتحاد السوفياتي ... عدة مراجع لاصدقاء الاتحاد السوفياتي

٨ ـ الوقائع والنظريات الاقتصادية ... الدكتور احمد السمان

٩ ـ الاقتصاد السياسي ... الدكتور احمد السمان

١٠ ـ علم المالية ... الدكتور رشيد الدقر

١١ ـ الحقوق المدنية ... الاستاذ مصطفى الزرقا

١٢ ـ الارث في الاسلام ... الدكتور مصطفى السباعي

١٣ ـ تشريع العمل ... الدكتور جورج عشي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ـ مقـدمـة ـ

في الأسس النظريـة للاقتصاد القومي الاجتماعي

ما من نظرية توضع لاى شأن من شؤون الحياة الا وتكون منبثقة عن نظـرة واضحة الى الحياة ، ومعتمدة عليها • وبتعبير آخر ، ان البحث في نظريـة ما لايستقيم ، اطلاقا ، الا اذا وضحت النظرة الى الحياة التي ترتكز اليها وتعتمدها تلك النظرية • فبدون وضوح النظرة لا تتضح النظرية المنبثقة عنها •

وأمر آخر ، لا بد منه في متابعة أى بحث ، هو توضيح لمفاهيم الالفاظ أى المصطلح المستعملة اداة للتعبير ، في مجال البحث اللفظي • وأخص هنا " البحث اللفظي " لان التعبير الكامل الدقيق هو التجسيد العملي الذى بدونه لا تقوم قيمة لاية نظريـة او لأية نظرة الى الحياة • فنقطة الانطلاق التي يجب ان نحدها هي اذن :

١ ــ تفهم النظرة الى الحياة التي ترتكز اليها وتعتمدها النظرية الاقتصاديـة القومية الاجتماعية •

٢ ــ تحديد مفاهيم الالفاظ المستعملة في توضيح النظرية الاقتصادية القوميـة الاجتماعيـة •

لنعط مثلا يساعد على الدخول في البحث • ان النظرية الشيوعية في الاقتصاد ترتكز الى وتعتمد على النظرة " المادية التاريخية " الى الحياة والكون • والنظريـة الشيوعية الاقتصادية لا تفهم الا اذا فهمت النظرة " المادية التاريخية " وكذلـك النظريات الاخرى من رسمالية واشتراكية ، في تفرعاتها ، لا تتجلي الا في تفهم النظرة الى الحياة والكون التي انبثقت عنها هذه النظريات • فحيث يسود مفهوم ان المادة تتطور في سير الزمن الى الحد الذى وصلت اليه الان ، يختلف مفهوم النظريـة الاقتصادية عن مفهومها بالنسبة للفكرة القائلة ، ان الفرد هو الوجود الاكمل ، وان كل ما كون وما هو كائن وما لم يكون بعد ، انما كون ويكون من أجل الفرد لتحقيق ذاتـه • واذا كانت النظريتان تفقدان دلالتهما حيث يسود الكشف عن ان واقع الحياة ليـس ماديا • ولا فرديا بعلاقات غيبية ، يصبح من اولى الضرورات ان تتوضح النظـرة القومية الاجتماعية الى الحياة لتتضح النظريات المنبثقة عنها ــ ومن هذه النظريـات النظرية الاقتصادية ــ •

فالنظرة القومية الاجتماعية الى الحياة تمتاز ، على سواها ، في انها نظرة شاملة فهي لا تقر النظرة " المادية التاريخية " ولا النظرة الروحية البحت • وهي ليست كلية بمعنى التكتل المجموعي • انها نظرة شاملة حياتيه (مادية ــ روحية دون ثنائيـة فهي كشف عن الواقع الاجتماعي وتعني بهذا الواقع • انها لا تعود الى البحث في

•••/•••

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السؤال من أين أتى الانسان . انها تبدأ من صاحب هذا السؤال الذى هو المتسائل نفسه ، الانسان .

وضمن هذا الخط تعود الى الانسان فتجده ، حيث وجد ، مجتمعا لا فردا وتتبع علميا سير الانسان المجتمع فتقر نشوء المجتمعات (الامم) وتجد ان الاقتصاد في مفهومه العلمي الفني شأن ثقافي من شؤون المجتمع ، وليس شأنا فرديا ولا ماديا بحت ، فالنظـــرة التي ترتكز اليها نظرية الاقتصاد القومي الاجتماعي ، هي نظرة تقول بان الوجود الاكمـــل الانحان الكامل هو المجتمع . وان المجتمع ليس مجموعة افراد ينتظمون في مجتمع ما ، بل الفرد مجرد امكانية تستمد خصائصها ومزاياها من المجتمع الذى تكتمل فيه خصائص ومزايا الجماعة .

القسم الاول ــ الفصل الاول
مفهوم الامـــة

ولتبيان ذلك يجدر تحديد مفهوم الامة في النظرة القومية الاجتماعية لنتبين مـــدى العلاقة بين الفرد والامة .

ان المجتمع او الامة هي جماعة من البشر تحيا حياة موحدة المصالح ، موحـــدة المصير ، موحدة العوامل النفسية ــ المادية ، في قطر معين يكسبها تفاعلها معه ، في مجرى التطور ، خصائص ومزايا تميزها عن غيرها من الجماعات .

انها متحد اجتماعي ، او مجتمع طبيعي ، وكل صفة من صفات الامة او ميزة من ميزاتها تابعة لمبدأ الاتحاد في الحياة الذى تنشأ عليه التقاليد والعادات واللغة والادب والدين فقد تتعاقب الاديان ويتحول الادب وتتبدل العادات وتتعدل التقاليد وترتقي الثقافة من دون ان يغير كل هذا او ينفي وجود الامة ، وان المجتمع الطبيعي الذى هو الامـــة يتميز بوحدة حياة على مساحة من الارض محدودة تكسبه في مجرى التطور صفات خاصة وان المجتمع هو الانسان الكامل في شمول حياته ووحدتها . انه الوجود الانساني الكامل والحقيقة الانسانية الكلية . وما الفرد ، في المجتمع ، سوى امكانية انسانية .

فالاساس الذى نعتمده اذن في بحثنا الشؤون الاجتماعية ، ومنها الشؤون الاقتصاد هو حقيقة كون الامن ، المجتمع ، وحدة حياة ، فئة واحدة ، انسان واحد موحد المصلحـــة والمصير . وليس الفرد في المجتمع الا امكانية وانه ليس في المجتمع في حقيقته الطبيعيـــة فردية ولا طبقية ، وليس في المجتمع حقوق لافراد او جماعات . ليس في المجتمع طبقـــا انه وحدة كاملة شاملة ــ حياة واحدة ، مصير واحد ، مصلحة واحدة .

وبهذا تسقط نظرية ان الفرد هو مقياس كل الامور ، وتصبح حياة المجتمع هي المقياس وتسقط نظرية ان المجتمع هو عقد بين افراد لتبادل المنافع وتقوم النظرة ان المجتمع هو وحـــدة حياة ــ متمايزة عن سواها من الوحدات ، المجتمعات ــ . وعلى هذا تركز النظرية الاقتصادية القوميـــة الاجتماعيـــة .

.../...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن فهم نقطة الانطلاق هذه ، يصبح تحديد الفاظنا ، لمتابعة البحث ، متمايـــزا عن التحديدات المعروفة في النظريات المادية التاريخية ، والفردية الاجتماعية في مفهوم الانســان والجماعة .

مفهـــوم
الدولـــــة

على ان توضيح مفهوم الامة يستتبع حتما تحديد مفهوم الدولة في النظرة القوميـــــــة الاجتماعية ، هذه النظرة التى ترى ان الدولة في حقيقتها ، في الواقع الطبيعي ، هـــي مظهر المجتمع . الدولة ليست انظمة واشكالا ، ولا هي الحكومة ولا مؤسسات الحكم . ليست الدولة شخصية اعتبارية في حقيقتها فهي أعمق واسمى . ان الدولة هي مظهر المجتمـــع والمجتمع هو شخصية حقيقية . والدولة في كونها المظهر الكامل لهذا الانسان الكامـــل لايمكن ان تكون كائنا خارجا عنه ، فوقه او تحته او في سويته .

ليست الدولة شخصية اعتبارية ، لان المجتمع ليس عقدا اجتماعيا — حسب نظرية العقـد الاجتماعي لروسو ، انه واقع طبيعي ، واقع حياة واحدة ، وليست كائنا خارجا عن المجتمع لان المجتمع هو الوجود الكامل .

الدولة هي المجتمع في مظهره الحقيقي الشامل ، انها انعكاس حقيقته الكاملـــة الشاملة جميع شؤون حياته الموحدة .(1)

„ الدولة „ الرسمالية ، مثلا ، تعكس قوة الرسمالية واطماعها على المجتمع الذى تسيطر عليه الرسمالية وتعكس هذه القوة وهذه الاطماع للمجتمعات الاخرى والدولة الشيوعية تعكـس اطماع وقوة الديكتاتورية في الدولة الديكتاتورية . وفي النظامين ، في الرسمالية وفي الشيوعية (ديكتاتورية الدولة) لا ينطبق مدلول الدولة على حقيقة واقع الدولة . ففي الاولى تعكـس هذه المؤسسات التي يسمونها الدولة اطماع فئة ، وفي الثانية تعكس اطماع ديكتاتورية قاسـية قاصمة .

في الواقع الطبيعي للمجتمع الواعي حيث تطبق الحقيقة الواقعية تكون الدولة مظهرا للمجتمع ، والحكومة ومؤسساتها تكون من جملة مؤسسات المجتمع في سير حياته ، وهذه الحيا تكون في انعكاسها الموحد ما نسميه الدولة .

في النظامين الرسمالي والشيوعي لا تخلو الدولة من هذه الحقيقة ولكن ذلك لا يعـود فضله للنظامين بل لقوة واقع الحياة التي ، مهما كبتت وضغطت ، تبرز بقوتها لان ما هـو طبيعي في الواقع لا يمكن ان يطمس اصطناعيا بقوة انسانية خارجة عن محور سير الحياة .

فضبط الدولة وتوجيهها لشؤون الاقتصاد يعني ان المجتمع يضبط ويوجه بواسطة قوتـه وارادته اللتين تظهران في „ الدولة „ .

---

(1) المحاضرة الاولى في الاقتصاد القومي الاجتماعي للاستاذ جورج عبدالمسيح .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مفهوم الاقتصاد

بينا فيما مضى مفهوم الامة او المجتمع ووضحنا ان الدولة هي المظهر الحقوقي — السياسي للامة ، وننتقل الآن الى مفهوم الاقتصاد بالنسبة للامة والدولة •

الاقتصاد في النظرة الاجتماعية هو فن تأمين الانتاج الافضل ، كمية ونوعا ، وتنظيم الانتاج وتنسيقه وتوزيعه لانصاف العمل ولتأمين مصلحة الامة والدولة • وهو بهذا المعنى شأن من شؤون المجتمع وليس هو شأن فردى او طبقي •

اما الانتاج فهو محصول تفاعل العمل وامكانيات الارض الطبيعية وهو كل محصول يؤمن مصلحة حياة الامة • فالانتاج يمكن ان يكون " غلالا وصناعة وفكرا " وعوامل الانتاج هي الانسان (العمل) وامكانيات الارض الطبيعية • وتفاعل الانسان مع امكانيات الارض الطبيعية يحتاج الى وسائل هي في واقعها جزء من الانتاج وتسمى الرسمال والرسمال ليس عاملا اساسيا بين الانسان وامكانيات الارض الطبيعية انما هو وسيلة •

وأما العمل فهو المجهود الانسان المبذول في التفاعل مع امكانيات الارض الطبيعية لانتاج ما يؤمن الحياة الفضلى للمجتمع الانساني • وكل مجهود انساني يبذل ولا ينتج هو مجهود ضائع ، والمجهود الضائع هو ضياع لفاعلية العمل ،

مفهوم القيمة

وما دمنا في معرض الاصطلاحات الاقتصادية فمن الخير ان نحدد مفهوم القيمة • تعددت النظريات في تقدير قيمة الانتاج وكانت جميعها مرتكزة الى اساس الربح ، فالرسمالية تحسب ، تطبيقيا ، ان الانتاج هو الغاية لأن فيه تقوية الرسمال والرسمالية • والنظرية التي ربحت كانت ان قيمة الانتاج تقاس " بقانون " العرض والطلب أى برغبة المستهلك في اقتناء البضاعة المنتجة ومقدار ما يطرح من البضاعة امام المستهلك • وبما أن رغبات " الفرد " يمكن ان تثار بالتشويق والترغيب عمدت الرسمالية الى وسائل الترغيب فجندت لها عقولا وأموالا • فكان " انتاج " هذه العقول شرا على المستهلك لمصلحة الرسمالية وكانت الاموال المبذولة في وسائل التشويق والترغيب تبتز من المستهلك نفسه فكانت قيمة الانتاج في جميع هذه التطبيقات مفتعلة لا حقيقية • واتت الشيوعية تعاكس نظريات وتطبيقات الرسمال على خط مستقيم دون تعمق في الحقائق الحياتية في المجتمعات الانسانية فقاست القيمة بمقدار مجهود العامل وقيس مجهود العامل بمقياس مادى آلي فبرز التضارب بين الآلة المصنوعة لتزاحم اليد العاملة وبين العامل الذى حسبته وتحسبه الشيوعية آلة طبيعية التركيب المادى •

في هذه الحلقة دارت المعارك بين الرسمالية وعمالها من جهة ، وبينها وبين الشيوعية من جهة اخرى • فالرسمالية بما لها من قوة على استبدال اليد العاملة بالآلة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المصنوعة باليد العاملة (ونعني باليد العاملة العامل الانساني الفيزيائي ـ العقلي)، تمكنت من تأمين فارق كبير بين اكلاف الانتاج وعائداته بالبيع ، وهذا ما سمته الشيوعية فضل القيمة (الفرق بين أكلاف الانتاج وعائداته من البيع) وسمته الرسمالية الربح المشروع •

ان الرسمالية ، محافظة منها على سيطرة الرسمال ، في مجتمعاتها وعلى المجتمعات الاخرى تكدس قسما من هذه الارباح للحرب وتأمين سيطرتها • والدول الرسمالية في عملها الاستعماري الشديد الضغط ، تزداد ارباحها زيادة كبيرة جدا وبذلك تزداد قوتها على الضغط والاكراه لانها تنقل ثروات الدول المستعمرة الى سيادتها وسيطرتها هي ، فيزداد » فضل القيمة » ازديادا هائلا وبازدياده تقوى الرسمالية ويشتد ضغطها ، ويزداد الحرب في العالم • ونحن نرى ان الرسمالية في رعونتها مسؤولة عن تحطيم الحضارة التي تنتجها الامة الرسمالية بان تحول معظم الانتاج ، فتحول قوة الفكر ، الى دمار وما يبقى من انتاج لمصلحة قيم الحياة تعود الرسمالية في تناحرها فتخربه ، وهكذا يبقى الانسان حتى في المجتمعات القوية المسيطرة ، عبدا للخوف والقلق الدائم والحقد المحموم على مسببي القلق وكثيرا ما يتحول هذا الحقد بفعل تركيز هجوم الرسمالية بالدعاوة المضللة عليه الى امم وشعوب اخرى منها من ليس له حول ولا طول ولكن له ثروات تطمع بها الرسمالية •

اما الشيوعية فقد ازالت » فضل القيمة » ولكن بطريقة فذة غريبة • انها ازالت علة شكوى العمال بازالة شعورهم بحقهم وبازالة حقهم حتى بالشكوى • فديكتاتورية الدولة في الشيوعية ازالت مقاييس القيمة ، لان الانسان في ذاته أصبح آلة من جملة البضائع المكدسة لخدمة ديكتاتورية الدولة • وأصبح العمل واجبا على جميع الناس وليس للانسان من انتاج مجهوده الا ما يضمن بقاءه قادرا على الانتاج كالالة يقدم لها ما تحتاج من عناية ووقود لضمان دوام عملها • وان ما نلاحظه في الدول الشيوعية من منافع غير مباشرة للمجتمعات المعنية هو بفعل واقع الحياة لا بفضل النظرة الشيوعية الى الكون •

وخلاصة القول ان القيمة لا تقاس بمقدار ما بذل عليها من جهد ولا برغبة المستهلك بل تقاس بما فيها من فعالية لتأمين حياة افضل للمجتمع • وكثيرا ما تكون المستهلكات الطبيعية التي لا تدخل فيها يد العامل ولا يحددها قانون العرض والطلب اكثر قيمة في ذاتها من المنتجات الصعبة • كما اننا نرى منتجات في الخط الرسمالي يتهافت عليها الناس ويدفعون اثمانا غاليا لها وهي في الحقيقة ضربة على سير الحياة اذ ليس من ينكر ان السموم مثلا قيمتها في منافعها لا في اكلاف انتاجها ولا في رغبة الناس فيها • فالمجتمع الغبي او المضغوط يمكن ان يدمن الافيون والحشيش ويمكن ان يساعد الرسمالية ذلك كما حدث في الصين وفي مصر • وما ان يعي المجتمع مصالح حياته حتى يرفض هذه رفضا باتا • فأين قيمتها ؟ •

٠٠٠/٠٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأما ان المجتمع الواعي حقيقته ومصلحة حياته يرفض استهلاك أى انتاج يضر بمصلحة حياته بقطع النظر عن اكلاف انتاجه وعن رغبة " الافراد " المصطنعة بالدعاوة المضللة لاستهلاك ذلك الانتاج •

ان فهم القيمة على هذا الاساس ورفضنا فرض غيرنا انتاجه علينا قسرا مباشرة بقوة السلاح كأن نعلك النايلون ونحرم من الجرارات مثلا او مداورة بالتضليل فنرفض انتاج بلادنا لنستهلك الانتاج الاجنبي المزركش وان قل في قيمته الصحيحة ، ان هذا الفهم وهذا الرفض اذا عم العالم يتأمن التعاون الاكيد لرقي الحياة ويكون فيه عامل لمنع الحروب الرسمالية المادية وصنوها الحروب الشيوعية المادية الرامية الى سيطرة دولة ما ، روسيا مثلا ،على الشعب الروسي وعلى شعوب العالم •

مفهوم الاجور

أما وأن بحث القيمة يستتبع حتما التعرض لمفهوم الاجور فمن الافضل ان نحدد مفهوم الاجور في النظريات الاقتصادية والنظرية القومية الاجتماعية •

الاجور ، هي البدل الذى يتقاضاه العامل لقاء جهده المبذول في الانتاج ،على ان هذا الاجر يخضع في النظام الرسمالي لقانون العرض والطلب ايضا • ففي الاماكن التي يكثر فيها عرض اليد العاملة يتدنى البدل وكذلك في الصناعات التي تكثر فيها هذه اليد بسبب كثرة الذين يتقنونها او بسبب كونها لا تحتاج الى كبير عناء في اتقانها • وقد صنفت الرسمالية العمال وعجزت عن تصنيف المجهود لأن الاساس هو مقدار ونوع الانتاج وليس الطاقة الانسانية •

وقد بينا سابقا ان ما يسمى " بقانون العرض والطلب " هو أمر مفتعل وعلى هذا فأن الرسمالية يمكن ان تكيف " العرض والطلب " حسبما يوافق منافعها وتقوية الرسمالية ، لقد حلت الآلة محل ملايين الايدى العاملة فاستعبدت الالة الانسان ليس في تحديد الفكر وحصر الطاقة الانسانية بشكل يجعلها قسما من الالة فحسب ، بل في حد القيمة الانسانية ايضا • فالالة في الرسمالية هي عدو الانسان ومستعبدته وان تكن من صنعه هو • وهكذا اصبح بفضل الآلة ، ملايين البشر في الدول الرسمالية ملزمين بقبول ما تفرضه عليه الآلة التي صنعتها الطاقة البشرية في تفاعلها مع امكانيات الطبيعة ، وأصبحت الآلة هي التي تحدد الاجور وتحدد السوية المعاشية • أما في الشيوعية فالانسان هو في عداد الآلة المادية ومقياس قيمة الانسان كليا آلية بحت ، فاذا كانت الرسمالية تستبدل الآلة بالانسان فتحكمه الآلة ويزداد الصراع بين الانسان والآلة ففي الشيوعية ، في نظرتها المادية ، وفي تطبيق ديكتاتورية الدولة يصبح الانسان والآلة واحدا لا مجال للصراع بين قيمته وقيمة الآلة فكلاهما واحد •

ان الاجور هي القوة الشرائية في يد العامل في النظام الرسمالي • فاذا فقدها فقد امكانيات العيش • ولهذا تجد ان الصراع بين العامل والآلة ،التي يصنعها مجبرا لمنافع

•••/•••

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرسمالية ، هو صراع تأمين العيش بقطع النظر عن السوية المعاشية التي هو فيها او يرغب فيها • فالعامل في اميركانيا الرسمالية له سوية العيش أرقى من العامل في اليابان الرسمالية او في سوية الاقطاعية ـ الرسمالية بما لا يقاس • وتخفيض الاجور او استفحال البطالة تسبب مشاكل في الدولة الرسمالية مما يجبر الدولة الرسمالية على تخطيط زيادة الانتاج والعمل • ومتى وصل الانتاج الى حد سد حاجات الشعب المنتج ، يضطر الرسمال ، لتجنب الكوارث ، ان يؤمن اسواقا اخرى للانتاج وهامشا اوسع لفضل القيمة• وهكذا تتزاحم الدول الرسمالية على الاستعمال وعلى تكديس آلة القتال لاخضاع اكبر عدد من المجتمعات في العالم والسيطرة على اوسع وأكبر كميات من المواد الخام تغتصبها وتحولها الى انتاج اكثر كمالي لتفرضه على شعوب تحتاج بعد الى الضروريات الاولية في العيش فيجوع زيد السوري مثلا في حين يركب عبيد سيارة فخمة بمقادير لو وفرت لمنعت جوع مواطنه زيد •

أما الشيوعية فقد حلت مشكلة الاجور والبطالة لكن على طريقتها البعيدة عن مصلحة المجتمع المؤمنة مصلحة ديكتاتورية الدولة • فالبطالة معدومة في الدول الشيوعية ، وكذلك تفاوت الاجور • لقد تم في الشيوعية التوزيع العادل لكنه توزيع القلة ليبقى الانتاج لتأمين قوة الدولة الديكتاتورية • واذا حصل ما هو في مصلحة المجتمع وحياته في الرسمالية او في الدول الديكتاتورية الشيوعية ، فذلك بقوة واقع الحياة الطبيعية لا بفضل النظم والنظريات المطبقة •

مفهوم المصلحة

وثمة مصطلحات تناولتها اللغة العامية والصحف فجعلتها متباينة القصد غامضة المفهوم ومن هذه المصطلحات مفهوم المصلحة •

ان مجرد قولنا أن المجتمع هو كائن اجتماعي واقعي يدفعنا لتحديد مفهوم لمصلحة هذا الكائن •

ان مصالح المجتمع ـ الانسان الكامل ـ التي تشملها مصلحة الحياة في وحدتها الشاملة ليست مصالح بيولوجية فقط بل هي مصالح نفسية ـ عقلية ايضا • انها مصالح حياتية• (أي انها مصالح مادية ـ روحية تشملها مصلحة الحياة) •

المصلحة في مدلولها الصحيح ، اذن ، هي غير المنفعة او الفائدة ، لانها أعم وأشمل• فالمصلحة هي التي تقرر كل ما تنطوي عليه النفس الانسانية لتقوم الارادة بتنفيذه • المصلحة هي مصلحة المجتمع والارادة هي ارادة المجتمع • فمصلحة المجتمع تحققها ارادة المجتمع لا ارادة الفرد او الجماعة • ولا تكون المصلحة منفعة „ الفرد „ أو الافراد „ او „ الفئة او الفئات „ •

المصلحة هي طلب ارتياح النفس • نفس المجتمع ، الانسان الكامل • ولنعط مثلا للايضاح • ان الجوع والحب الجنسي مثلا هما من حاجات الانسان • اما سد الجوع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وارواء الحب فمصلحة • واذا كانت الحاجات البيولوجية تتساوى في شدتها والحاحها وكيفية نشوئها في المجتمعات الانسانية فان المصلحة (أى طلب ارتياح النفس في سد الحاجة) ترتقي وتنحط بالنسبة الى نفسية المجتمع المعني • فارواء حاجة الحب يمكن ان ترتقي الى اعلى المراتب الانسانية او تنحط الى ادنى درجات الحيوانية البيولوجية وكذلك حاجة الجوع •

والمصلحة لا تتبع حتما حدوث الحاجة • فتأمين ارتياح النفس بالنسبة الى حاجة الجوع لا يتبع حتما حصول الحاجة والحاحها فترتقي المصلحة عن الحاجة بالنسبة الى سمو النفسية المجتمعية • وهنالك مصالح نفسية عالية لا تتبع حاجة من النوع الذى ذكرناه بل نجدها في الشؤون النفسية الراقية •

ومن هذا نفهم ان المصلحة هي كل ما يولد او يسبب عملا اجتماعيا وهي تزداد اطرادا مع نمو فعل الحياة في الشعب •

بعد أن اوضحنا مفهوم المصلحة بشكل عام ، يجدر بنا تحديد مفهوم مصلحة المجتمع ، ان مصلحة المجتمع ، الوحدة الحياتية ، هي :

١ — الاستمرار والبقاء • ففي المجتمعات الدنيا اللاحضارية تكون مصلحة الحياة ، في مجرد الاستمرار والبقاء ويكون الاقتصاد في هذه الحالة بدائيا متأخرا •

٢ — النمو الحضارى والتفوق • ففي المجتمعات الفاعلة النفسية ، الحضارية ، تتعدى مصلحة الحياة مجرد الاستمرار والبقاء ، الى طور الكشف الحضارى النامي والتفوق في ميدان اصطراع المصالح المجتمعية • وتكون المقاييس ، مدى ما في المجتمع من امكانيات للتفوق ومقياس التفوق هو الانتاج (غلالا وصناعة وفكرا) الافضل والاحسن كمية ونوعا ، دون أى هدر للمجهود الانساني •

أما الارادة فتتبع المصلحة اذ حيث لا مصلحة ، لا ارادة للتنفيذ ولتحقيق المصلحة • والاقتصاد هو في اساس المصالح الحياتية لكل مجتمع وتنظيم الاقتصاد لا يستهدف سد الحاجات البيولوجية بل يستهدف تحقيق المصلحة ، والاقتصاد القومي الاجتماعي يخضع لارادة المجتمع التي تهدف الى تحقيق مصلحة حياة المجتمع •

واذا حددنا الاقتصاد بقولنا " انه فن حصول الانتاج وتوزيعه واستندنا الى الانتاج في تنظيم الاقتصاد فنكون قد حصرنا الانتاج فيما يؤمن ارتياح نفسية المجتمع وتحقيق ما تلرمي اليه هذه النفسية من رقي في الحياة •

واذا كان الاقتصاد ليس الشأن الوحيد في المجتمع فهو في اساس هذه الشؤون ويجب ان ينظم لينسجم مع الشؤون الحياتية الاخرى فيؤمن حصول ارتياح نفسية المجتمع في حاجاتها الراقية •

المصلحة هي طلب ارتياح النفس (نفس المجتمع) وغرض الارادة (ارادة المجتمع) هو تحقيق ارتياح النفس •

•••/•••

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقارنــة ٠٠٠ وتلخيــص

فالامة في مفهوم غيرنا : جماعة من البشر تجمعها وحدة الالام ووحدة الآمال ولها تاريخ مشترك ولغة واحدة ، وفي عرف آخرين منهم وحدة دموية لغوية ، وفي عرف آخرين ايضا وحدة دينية ، وفي عرف آخرين وحدة طبقية ، بينما هي تعني لنا : " جماعة من البشر تحيا حياة موحدة المصالح موحدة المصير (موحدة العوامل النفسية-المادية) في قطر معين يكسبها تفاعلها معه في مجرى التطور خصائص ومزايا تميزها عن غيرها من الجماعات" • والدولة في مفهوم غيرنا : هي الحكومة والارض والشعب بينما هي في عرفنا المظهر الحقوقي - السياسي للامة الدولة هي تجسيد حياة المتحد وارادته •

فالاقتصاد الذى يعني لسوانا علم وفن وانتاج الثروة وتوزيعها لمصلحة الفرد او لمصلحة ديكتاتورية الفئة او الطبقة ، يعني لنا علم وفن الانتاج والتوزيع لمصلحة المجتمع ، كوحدة حياة ، فئة واحدة ،

ويشمل الانتاج في مفهومنا كل ما هو حاصل لسد الحاجات الحياتية النفسية المادية ، غلالا وصناعة وفكرا • وقيمة الانتاج ، في حقيقتها تقاس بمدى ومقدار نمو الثروة المجتمعية وسد حاجات المجتمع الحياتية النامية • ولا تخضع قيمة الانتاج لقانون " العرض والطلب " المصطنع المرتكز الى عوامل البيسكولوجيا الفردية ومقدار تأثير الدعاوة والتضليل فيهما - في الفرد - كما لا تخضع قيمة الانتاج لكمية ونوعية الجهد المبذول من الفرد حسب النظرية الماركسية •

وعلى هذا لا تقاس قيمة الانتاج باكلاف الانتاج وثمن البيع والمقارنة بينهما بالتالي بل تقاس بمدى ومقدار ما في الانتاج من مقدرة على انماء الثروة المجتمعية (المادية - النفسية) للمجتمع المنتج •

النظرة القومية الاجتماعية تقيس قيمة الانتاج بما فيه من قدرة تأمين مصلحة المجتمع (سد حاجاته الحياتية) بالمقارنة مع المجهود الانساني المجتمعي المصروف في الانتاج • وهذا يعني ان الانتاج الذى يستهلك من الطاقة الانسانية ، الجهد الانساني مقدار ما لايصح ان يقاس بما يدفع لقاء الانتاج من مقادير مادية - اجور - تفرضها الانظمة الاقتصادية المصطنعة في خط الاقتصاد الفردى او الطبقي •

وعوامل الانتاج التي تعني لسوانا العوامل المادية او العوامل الفردية والفئوية تعني لنا وحدة العوامل النفسية المادية الفاعلة لانتاج ما هو افضل للبناء الحضارى الصحيح • وهذه العوامل التي تجعل ، في النظريات الاخرى ، المجتمع الواحد طبقات وفئات هي في نظرتنا واضحة ضمن مفهوم المجتمع المتنوع الامكانيات في وحدته المنسجمة •

وتوزيع الثروة ، الذى يعني لسوانا حفظ منافع الافراد وتناحرهم وتنافسهم او تأمين

٠٠٠/٠٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ديكتاتورية الطبقة او منافع احد عوامل الانتاج في مقارنات حسابية مادية بحت ، يعني لنا التوزيع لضمان مصلحة المجتمع في تأمين استمراره ونموه وتفوقه •

والمصلحة تعني لنا مصلحة حياة المجتمع وسد حاجاته الشاملة ، وليست مرادفة لمنفعة الافراد او الفئات في المجتمع الواحد •والقيمة في عرفنا مجتمعية أى انها تقاس بقدر ما تؤمن الفائدة للمجتمع وتتفاوت القيم تفاوتا ينسجم وفائدة المجتمع •

أما الأجر في النظام القومي الاجتماعي ، هو النصيب الكامل من الانتاج العظيم • المنتج في النظام القومي الاجتماعي هو المجتمع كله ، لان امكانيات الارض هي للمجتمع ولا سلطان لافراد او فئات عليه ، والعمل هو طاقة مجتمعية فيكون الانتاج مجتمعيا لمصلحة المجتمع كله لتأمين حياة افضل ومظهر اقوى (والدولة هي مظهر الامة) •

الانتاج كله هو للمنتجين كلهم لمصلحة حياتهم الموحدة وليس في النظام القومي الاجتماعي فئة تستغل جهود فئة اخرى ، „ كل سورى يجب ان يكون منتجا بطريقة ما„ والمجتمع كله يستفيد من الانتاج لتأمين حياة افضل •

الفصل الثاني

مفهوم الملكية والنظرة القومية الاجتماعية

الملك والملكية في اللغة معناه احتواء الشيء والقدرة على الاستبداد (لسان العرب) وفي اصطلاح الفقهاء هي"اختصاص حاجز شرعا يسوغ صاحبه التصرف الا لمانع"(1) ومن هذا التعريف نستنتج ان الملكية تحجز غير المالك عن الانتاع والتصرف بالشيء المملوك دون اذن المالك ، كما ان المقصود بالمانع هنا ليس مصلحة الامة وانما هو نقص الاهلية وحق الغير • ولو انتقلنا الى خصائص الملكية لاستنتجنا ايضا من احدى خواصها ان بين ملكية العين وملكية المنفعة تلازم من احد الجانبين ، أى ان ملك العين يستلزم ملك المنفعة ولاستنتجنا ايضا من خاصة ثانية ان ملكية العين لا تقبل التوقيت أى انها لاتنتهي بانتهاء الشخص ، وانما هي دائمية تنتقل الى خلفه ، وانها ايضا لا تقبل الاسقاط (من خاصة ثالثة) بمعنى انه لا يقبل اسقاط الملكية حتى لو اسقطها احد بملء اختياره بل تبقى ملازمة له •

اذا كان هذا مفهوم الملكية في الشرع المحمدى ، واذا كان النظام الرأسمالي قد تبنى هذا المفهوم ، واذا كانت الماركسية تنفي الملكية • فان الملكية في النظرة القومية الاجتماعية هي من اختصاص الامة لا الافراد ، وبمعنى آخر الامّة بصفتها الكائن الطبيعي هي المالكة ، لأنها الانسان الأكمل الدائم • والارض والرأسمال هما امكانيتان دائمتان في المجتمع ، والقاعدة المنطقية تقول لا يملك الدائم الا الدائم •

بهذا المعنى يصبح الافراد قيمون على امكانيات الامة سواء منها الارض او الرأسمال ، والمجتمع هو الذى يمنحهم حق التمتع والانتفاع بهذه الامكانيات وفق مصلحة الامة ،

(1) المدخل الى الشريعة الاسلامية للاستاذ مصطفى الزرقا ـ فصل الملكية ـ •••/•••

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٨٠٣٧٤

ان القيمومة هي صلاحية الانتفاع ضمن شروط تأمين مصلحة الامة •

على أننا نجد ان هذا المفهوم يحتاج الى شيء من التوضيح ، ولذلك سنبحث في المفهوم القومي الاجتماعي للملكية مبتدئيين بملكية الارض •

مفهوم ملكيـة الارضوالقيمومة عليها

النظرة القومية الاجتماعية في روءيتها الانسان من الزاوية الاجتماعية ـ المجتمع ، الوجود الاكمل ، الانسان الكامل ـ ترى الأرض من هذه الزاوية ايضا • فارض الوطن كل بشمول امكانياتها المتنوعة • وهي ، بهذا ، ملك لمالك واحد دائم هو المجتمع • وهذه الحقيقة تدفعنا الى رفض مفهوم الملكية بالمعنى الفردى ولاسيما في نظامنا الاجتماعي ـ الاقتصادى الحالي الذى جعل الملكية الكبيرة مرادفة للاقطاع • ففي وطننا " اقطاعات " كبيرة يعيش عليها المنتجون عيش السوأم و يتصرف بها الذين هي في يد هم " المالكون " ويتصرفون بالبشر العامل عليها تصرف السلطان المطلق عسفا • فالانتاج في كميته وتوعه يبقى رهنا برغبات المتصرف واهوائه •

وفي نظرتنا ، يملك المجتمع الارض لا الافراد ، فالارض دائمة والمجتمع هو الدائم• الافراد يأتون ويذهبون وتبقى الارض • ولا يملك غير الدائم ما هو دائم • الافراد هم في الواقع قيمون على الارض تحت اشراف المالك صاحب السلطان بالتصرف ، المجتمع • ولا نعني بالمجتمع جيل او عدة اجيال من الامة • المجتمع ، كما بينا فوق ، هو الاستمرار الحياتي على بقعة معينة من الارض •

القيمومـــة على الارض أمر واضح المعالم في كل مجتمع راق • فالدولة ـ وأداة التنفيد فيها الحكومة ـ لاتسمح ، في واجب تأمين مصلحة المجتمع ، لقيم (مالـــك) ان يبيع ارضا لعدو مثلا ، وكثيرا ما تحرم البيوع لاجانب • وكل أمة راقية تجد بين قوانينها ما يحرم على غير الكفء استمرار القيمومة على الارض • والدولة تنقل حق القيمومة اليـــها (لاشراف أداة التنفيذ الحكومية المباشر) في أى وقت تتطلب الحال كذلك لضمان سلامة المجتمع او مصلحته • والى جانب ذلك نجد في الامم الراقية القوانين التي توجه الى كيفية استعمال الارض لمصلحة المجتمع ، وعلى القيم ان ينفذ •

مفهوم ملكية الرأسمال والقيمومة عليه

الرسمال هو كل وسيلة او اداة تستخدم للانتاج أى لتأمين تفاعل العمل مع امكانيـــات الارض لحصول الانتاج •

هذا هو تعريف الرسمال ، اما موقف النظريات الاجتماعية الاقتصادية من مالك الرسمال فقد اختلفت الرسمالية فيه عن النظرة الماركسية ، كما اختلفت النظرة القومية الاجتماعيـــــة عن المفهومين •

.../...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الرأسمالية اجازت للفرد تملك الرسمال واعتبرته المتصرف الشرعي به الا لمانع نقص الاهلية ومانع حق الغير ، أما الماركسية وان كانت قد نفت مبدأيا ونظريا ضرورة وجود الرسمال ، فانها أقرت وجوده بعدئذ ولكنها لم تعط الافراد حق تملكه كما لم تعط الامة هذا الحق ، بل اعطت ذلك للدولة وجعلتها هي المالكة ونفت فكرة القيمومة على الرسمال بل اعتبرت الانسان رأسمالا ايضا يصح في حق تملكه ما يصح في تملك بقية المواد ، ولم تفرق الماركسية بين مفهوم الدولة الذى لا يتعدى المظهر الحقوقي ـ السياسي للامة ولا يعدو ان يكون مظهرا فحسب لا كائنا حقيقيا او اعتباريا ، وبين مفهومها الخاطىء عن الدولة الذى يشمل الارض والشعب والحكومة والذى تعتبر فيه الدولة كائنا اعتباريا له حق الملكية • هذا الخطأ الذى اوضحته النظرة القومية من حيث اعتبارها الامة هي الكائن الطبيعي لا الاعتبارى واعتبارها الدولة مجرد مظهر سياسي ـ حقوقي لا يجوز تمليكه لانه مجرد مظهر وليس كائنا ، وأعطت الحق في الملكية الى الامة باعتبارها الكائن الطبيعي الذى له ارادة ومصلحة وله بالتالي حق الملكية •

نعود الى النظامين الرسمالي والشيوعي لنسهب في موقفهما من الرسمال ثم نختتم البحث بموقف النظرة القومية الاجتماعية من الرسمال •

النظام الرسمالي جعل الرسمال عاملا من عوامل الانتاج فادخل مع العاملين الطبيعيين ـ العمل وامكانيات الارض ـ وبعض النظريات الرسمالية تجعل الفكر من جملة الرسمال فتجرد العمل من القيم وتحصره في القوة الفيزيائية في الانسان " الفرد " • وجعل الرسمال عاملا من عوامل الانتاج وكون الانتاج هو الهدف في الرسمالية لانه هو مصدر الربح التراكمي والقوة المسيطرة في الرسمالية ، وضع الانسان في الميزان مع الرسمال المادى ـ ذلك لان الرسمالية مادية ـ • وفي نظر الرسمالية يصبح العامل الاقوى في الانتاج هو الارفع قيمة فكان الرسمال ، كعامل من عوامل الانتاج ، أرفع قيمة من الانسان • ان المقياس " الفردى " هو المرتكز لهذه المفاضلة ، فالآلة التي تقدم انتاجا يساوى انتاج مائة عامل تعطي نصيب مائة ويكون لمالكها قوة مائة في الحساب المجرد • أما في الواقع فان مالكي الرسمال قد اغتصبوا القوة والسيطرة كلها فاصبح العامل الانساني على هامش الانتاج ، وأصبح الرسمال هو العامل الرئيسي نظريا وهو الكل تطبيقيا • فالرسمال سيد والرسمالي هو صاحب السيطرة المطلقة ويشدد هذه النظرية المادية نظرة " الفرديين " التي تتوهم خطأ ان " الفرد " هو محور الوجود ، لكن " الفرد " هو (الأنا) الفردية التي تجد في النظرة الفردية الواهمة مرتكزا لسيطرتها " المشروعة " على " الافراد " الاخرين ، والرسمال في الرسمالية ـ المادة أصبح الجزء الاقوى من هذه (الانا) الفردية •

وبهذا اصبحت الرسمالية مادية في التطبيق بما لا يختلف مطلقا عن الشيوعية المادية ، وان اختلفت النظريات والنظرتان الى مدى انسجام هذا التطبيق مع الواقع الطبيعي ٠

•••/•••

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالرسمالية الفردية النظرة لا تنكر القيم الانسانية والروح نظريا كما تنكرها الشيوعية لكن في التطبيق تتساوى النظرتان ، فاذا كان المقياس الشيوعي هو اقتصادى مادى بحث في الاساس فالمقياس الانساني في الرسمالية هو التقدم الاقتصادى بقطع النظر عن المناقب والقيم الانسانية •

الرسمال في الرسمالية اصبح تطبيقيا فوق انسانية الانسان « الفرد » ، وفي أقصى نظرياتها تجعل الرسمالية الفركرفي الانسان جزءا من الرسمال فتجرد الانسان من ميزته الانسانية وتسقطه الى المرتبة الثالثة في المثلث الرسمالي لعوامل الانتاج ، وهكذا ، في هذا النظام يصبح الانتاج والاقتصاد جملة في قبضة الرسمال والرسمالية ، وهذا يجر المجتمع الى حكم ديكتاتورية الرسمالية فتجعل الرسمالية المجتمع الذى تسيطر عليه عبدا تسيره كيفما شاءت لمصلحتها ولو كان في ذلك اراقة دمه في حروب تفتح اسواقا جديدة للانتاج الرسمالي ومناطق جديد للمواد الخام من انسان ومادة لخدمة الرسمالية وديكتاتوريتها القاسية •

لم تقض الشيوعية النظرية والتطبيقية على الرسدال ، واذا كان الانسان في النظام الرسمالي أقل قيمة من الرسمال يستعبده ، فان الشيوعية المادية النظرة تحسب الانسان نفسه من جملة الرسمال ، ولا يعني ذلك ان الشيوعية رفعت الانسان الى درجة الرسمال في حين ان الرسمالية التطبيقية رفعت الرسمال فوق الانسان ، بل على العكس ، فانها حطمت الانسان نهائيا الى درجة المادة ، فالانسان في الشيوعية رسمال في وجوده ، لا لينال نصيب الرسمال او الرسمالي بل ليصبح آلة في يد ديكتاتورية الدولة •

كان العمال في الرسمالية طبقة يمكن ان تصارع الرسمالية لتأمين بعض حقها ، فان الشيوعية جعلت الانسان والمادة في حكم ديكتاتورية الدولة التي سموها تضليلا ديكتاتورية البروليتاريا ، فالرسمال الفردى في النظام الرسمالي انتقل نظريا وعمليا الى رسمالية الدولة الديكتاتورية ، وأصبح الانسان جملة في هذا الرسمال المادى مادة صرفا •

أما في الواقع الطبيعي ، في النظرة القومية الاجتماعية ، فان الانتاج مجتمعي يخص المجتمع كله • وبما ان الرسمال هو من الانتاج فيبقى الرسمال ملكا للمجتمع كله لا للفرد ولا لفئة ولا للدولة في مفهومها الخاطيء الذى يحسبها كائنا فوق المجتمع •

الرسمال في النظرة القومية الاجتماعية يبقى عمليا وسيلة للانتاج لا عاملا يتساوى او يترفع عن الارض او الانسان • فالانسان في النظرة القومية الاجتماعية هو الانسان الكامل ، الانسان المجتمع لاكمال وجوده هي له والانتاج هو له ، والرسمال هو ملك له ايضا • وبهذا لا يكون للرسمال أى نصيب في الانتاج لانه هو بذاته من الانتاج ، وكون الرسمال ملكا عاما للمجتمع ، لا يجعل منه قوة مستعبدة في يد أفراد ولا في يد ديكتاتورية الدولة ، بل يبقى وسيلة العمل لزيادة الانتاج الصالح لحياة المجتمع ورقيها •

ان المجتمع في واقعه الحياتي الطبيعي ليس فيه طبقات ، فهو وحدة حياة • وليس فيه مصالح فئات او طبقات لان المصلحة هي واحدة والمصير واحد • والرسمال في المجتمع القومي

.../...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاجتماعي ضرورة في كونه وسيلة تحسين الانتاج لتحسين الحياة ، حياة المجتمع كله .

الرسمال في الاقتصاد الراقي الصالح لحياة راقية ، ضرورة ، لكنه يبقى وسيلة لا قوة لها ولا حكم ولا يمكن ان تقاس بالانسان فالرسمال خادم للانسان ولهذا فنحن لانحارب الآلة لانها ليست جبهة ضد الانسان في نظامنا بل خادما للانسان - المجتمع تدار لتأمين مصلحة حياته .

الرسمال في نظرتنا ونظامنا هو وسيلة للانتاج . والانتاج هو لمصلحة المجتمع . والمجتمع وحدة حياة ، وحدة مصلحة لا فئات فيه ولا طبقات . والدولة في النظرة القومية الاجتماعية هي مظهر المجتمع .

القيمومة على الرسمال قد أقرها عمليا الاتجاه الاجتماعي الحديث حينما يتدخل في توجيه الرسمال وفقا لمصلحة الامة وحينما بدأ يفرض قيودا على كيفية استثماره واذا كانت قيمومة الرسمال لم تظهر بعد بصورة جلية في الاقتصاد الحديث ، فان النظرة القومية الاجتماعية جعلته أمرا واقعا وبشرت به منذ عشرين عاما ونيف لأن الرسمال في عرفها هو ضمان استمرار الانتاج وحصيلة الانتاج وهو بالتالي ، ولهذا ، هو ملك قومي عام يقوم الافراد على تصريف شؤونه بصفة مؤتمنين .

مفهوم الارث والنظرة القومية

الارث شرعا "خلفية يحل بها الوارث محل المتوفي في ملكية أمواله المخلفة التي تسمى تركة" وهذا يعني ان حق التصرف الذى أوضحناه في مفهوم الملكية الشرعي ينتقل طبيعيا الى الوارث ليتصرف بها بنفس الحقوق التي كان يتصرف بها المالك المورث ، وقد تبنت النظرية الرسمالية الفردية هذا المفهوم مع بعض الاختلافات الجزئية . أما موقف الماركسية من الارث فقد انسجم الى حد بعيد مع موقفها من الملكية أى ان الماركسية لا تقر الميراث لأن الملكية عندها ملغاة ولا عبرة لامكانية أخذ الاتحاد السوفياتي بفكرة التوريث لأن مرحلة حكم البروليتاريا مرحلة انتقالية موقتة تستهدف الوصول الى الفردوس الماركسي الذى تنتفي فيه الملكية والارث بالتالي . بينما الارث في النظرة القومية الاجتماعية ، هو حق يعطيه المجتمع للقيم بالقانون او بالعرف كما يعطيه حق تحويل القيمومة الى مواطن آخر يسمح له المجتمع بالقيمومة . وفي هذا ما يسمى " حماية الملكية الخاصة " التي هي في الواقع حماية حق القيمومة ما دام القيم متمما واجباته التي يحددها المجتمع وفقا لحاجاته وفيما يؤمن مصلحته .

مفهوم الاقطاع والنظرة القومية

تعريف الاقطاع من حيث الصلاحية :

هو حق يعطيه القانون لمسؤول في تمليك مساحات واسعة من أراضي الدولة لشخص متنفذ واعطائه الصلاحيات في استثمارها مع العاملين عليه وفق مشيئة المتنفذ

.../...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعريف الاقطاع من حيث النفسية : هو التعسف والحاق الضرر بالآخرين لتأمين منافع الاقطاعي •

واذا كان الاقطاع قد ألغي من القوانين الحديثة ولم يبق دستور متمدن يجيز لمسؤول اقطاع اراضي لمتنفذ فان نفسية الاقطاع وأوضاع الاقطاع لم تزل بمنجاة عن سلطة القانون ، لأن القوانين لاتغير النفوس انما تغير النفوس العقائد البناءة والافكار الاصلاحية من جهة واستجابة النفوس لاعتناق هذه المبادئ واحيائها من جهة ثانية •

— الفصل الثالث —

الامة السورية والوطن السوري

نختتم هذا المدخل الذى حددنا فيه مفاهيم المصطلحات العلمية حسب النظرة القومية الاجتماعية الى التذكير بأن المقصود في الابحاث التالية من كلمة الامة والوطن والدولة هو الامة السورية والوطن السورى والدولة السورية ولكيلا يكون المدخل هذا محروما من بحث موضوعي ندلل فيه على حقيقة وجود الامة السورية ، لا بد لنا من توضيح ذلك فيما يلي :

الامة السورية هي وحدة الشعب السورى المتولدة من تاريخ طويل يرجع الى ما قبل الزمن التاريخي الجلي •

ان مدلول الامة السورية يشتمل على هذا المجتمع الموحد في الحياة الذى امتزجت ا... وصارت شيئا واحدا وهو المجتمع القائم في بيئة واحدة ممتازة عرفت تاريخيا باسم سوريا وسماها العرب (الهلال الخصيب) لفظا جغرافيا طبيعيا محض لا علاقة له بالتاريخ ولا بالامة وشخصيتها • فالاصول المشتركة الكنعانية — الكلدانية — الآرامية — الآشورية الامورية — الحثية — المتنية — الاكادية ، التي وجودها وامتزاجها حقيقة علمية تاريخية لا جدال فيها هي أساس أتني — نفسي — تاريخي — ثقافي ،كما ان مناطق سورية الطبيعية (الهلال الخصيب) هي وحدة جغرافية — زراعية — اقتصادية استراتيجية — •

ان هذه الحقيقة الاتنية والجغرافية كانت ضائعة ومشوشة لتبعثرها في الحوادث التاريخية المتعاقبة التي طمست الاثار وأقامت التعاريف الاجنبية المتعددة مقام حقيقة الواقع ، ولتنوع الترجمات المتعددة لحوادث التاريخ القومي • فان عددا كبيرا من المؤرخين قصر تعريف سوريا على سوريا البيزنطية او الاغريقية المتأخرة الممتدة من طوروس والفرات الى السويس فاخرج الاشوريين والكلدان وتاريخ بابل ونينوى من تاريخ سوريا • وان عددا أخرا قصر تعريف سوريا على البقعة ما بين كليكيا وفلسطين فأخرج فلسطين أيضا من تحديد سوريا •

وجميع هؤلاء المؤرخين أجانب لم يدركوا واقع الامة السورية وواقع بيئتها ولاتطورات شؤونها ، وقد جاراهم اكثر المشتغلين بالتاريخ من السوريين المتعلمين من التواريخ الاجنبية بلا تحقيق فالتبست علينا الحقيقة وضاعت معها قضيتنا الحقيقية •

•••/•••

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان تاريخ الدول السورية القديمة الأكادية والكلدانية والآشورية والحثية والكنعانية والآرامية والأمورية تدل على اتجاه واحد :

الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الهلال الخصيب ، هذه الحقيقة تجعلنا نفهم الحروب الآشورية والكلدانية للسيطرة على جميع سورية فهما جديدا يخالف الفهم المستمد من التحديدات غير الصحيحة • فهذه الحروب هي حروب داخلية ، هي نزاع على السلطة بين قبائل الامة الآخذة في التكون والتي استكملت فيما بعد تكونها • وان الكلدان والآراميين هم شعب واحد في الاصل ولسان واحد ، فاللغة الآرامية هي الكلدانية والاشوريون هم شق منهم ايضا •

لا ينافي هذا المبدأ ، مطلقا ، ان تكون الامة السورية احدى امم العالم العربي أو احدى الامم العربية كما ان كون الامة السورية امة عربية لا ينافي في انها امة تامة لها حق السيادة المطلقة على نفسها ووطنها ولها بالتالي ، قضية قومية قائمة بنفسها مستقلة كل الاستقلال عن أية قضية اخرى • الحقيقة ان الغفلة عن هذا المبدأ الجوهري هي التي أعطت المذاهب الدينية في سوريا المدية التي قطعتها بين نزعة محمدية عربية ونزعة مسيحية فينيقية ، ومزقت الامة وشتت قواها •

أما الدولة هنا فتعني لنا دولة الامة السورية ، دولة الهلال الخصيب ، دولة الوطن الذى يشكل وحدة اقتصادية دولة الوحدة القومية التي تشمل المجتمع القومي كله ذا الدورة الاقتصادية الكاملة التامة ، الدولة التي تمثل مصالح شعب تام كامل وليست الدولة هنا أية حكومة من الحكومات ولدت في ضرورة معينة او شاذة •

ان الدولة هنا في عرفنا تعني دولة الوطن السورى ذى البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الامة السورية وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختيارى في الشمال الشرقي الى قناة السويس والبحر الاحمر في الجنوب شاملة جزيرة سيناء وخليج العقبة ومن البحر السورى في الغرب شاملة جزيرة قبرص الى قوس الصحراء العربية • وخليج العجم في الشرق وتوصف بالهلال السورى الخصيب ونجمته جزيرة قبرص(1)•

---

(1) التعاليم السورية القومية الاجتماعية(ص17) و (ص24)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القسم الثاني
النظام الاقتصادى القومي الاجتماعي

مقدمة : لا بد لنا قبل شرح النظام الاقتصادى القومي من أن نلم الماما معتدلة بعوامل الانتاج الذى يكون الثروة القومية وينمي الاقتصاد وأن نبين المقصود منها ومن نظرتنا اليها .

الفصل الاول
عوامل الانتاج

اذا كان الاقتصاد هو علم وفن الانتاج والتوزيع أصبح علينا ان نحدد ، ضمن مفهومنا ، ضمن نظرتنا الى المجتمع ، عوامل الانتاج ، لنعمل الى التوزيع العادل الذى يضمن ، مع الانتاج ، مصلحة الامة والدولة . أما عوامل الانتاج فهي :

١ — العامل الانساني ، العمل ، وهو العامل الايجابي .
٢ — العامل الطبيعي الذى يقدم الامكانيات للانتاج . الارض . وهو العامل السلبي .
٣ — العامل الوسيط الذى يستخدمه الانسان (العامل الايجابي) على الارض (العامل السلبي) . الرسمال .

فعوامل الانتاج اذن هي : ١ — العمل . ٢ — الارض . ٣ — الرسمال .

١ — العمل

العمل (أى العامل الانساني) هو الطاقة الانسانية (الجهد الانساني) المبذولة في الانتاج . فكل جهد انساني مهما كان نوعه وكميته يبذل في عملية الانتاج (غلالا او صناعة او فكرا) هو ضمن هذا العامل . وليس بالامكان فصل الجهد الانساني الشامل وتصنيفه في اصناف متباينة مختلفة . الجهد الانساني في المجتمع المعني كل شامل على تنوعه . انه جهد مجتمعي وليس جهدا فرديا بالمعنى الحصرى .

ولا يعني الجهد المجتمعي تعاون الافراد مباشرة او مداورة في الانتاج — أى انه لايعني ان انتاج الغلال مثلا يحتاج الى جهد المفكر والمنظم والحداد والميكانيكي والعامل...الخ ان مدلول العمل ، الطاقة المبذولة للانتاج ، يستدل عليه من مفهوم وحدة المجتمع الذى هو العامل الانساني الكلي ، للانتاج . وكل طاقة تبذل هي من هذه الطاقة الانسانية الكلية ، طاقة المجتمع المعني .

العمل — أى بذل الطاقة — هو من ميزات الحياة لتأمين الاستمرار وتحقيق التفوق الحضارى . وبمقدار التفوق الحضارى في المجتمع المعني تنمو الطاقة الانسانية في وحدتها وشمولها . فالعمل ، اذن ، هو ميزة المجتمع الحي . انه حق وواجب . انه حق متابع للحياة في طبيعة بذل الطاقة للاستمرار . وهو متزايد في درجات التطور الحضارى . والمجتمع

.../...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الراقي هو المجتمع الذى يصان فيه هذا الحق في مجموع أجياله ؛ ويضمن تأدية هـــذا الواجب على أكمل وجه وبتحمس مستمر •

ان الطاقة التي فينا من الامة ، اذن ، يجب ان تبذل لانتاج ما يضمن استمرارالحياة (استمرار المجتمع) ويضمن النمو الحضارى • وبذل الطاقة يجب ان يؤمن انتاجا متناسبا معها • وفي هذا تتمايز المجتمعات في مقياس التطور الحضارى • فالطاقة التي يبذلهـــا مجتمع بدائي لانتاج بدائي تنتج في المجتمع الحضارى الظافر في الكشف عن النـواميس الطبيعية ، ما هو أحسن وأفضل وأضمن للاستمرار والتفوق • والمجتمعات المتخلفـــة اقتصاديا هي المتخلفة حضاريا • ومدى التخلف الحضارى يقاس بالمقارنة بامكانيات المجتمع المعني الحضارية •

٢ — الارض

ونعني بالارض البيئة الجغرافية بكل ما فيها من امكانيات تقدمها للانسان ، من فيض لا أثر للجهد الانساني فيه الى أدق ما ينتجه العمل في فعله على الارض وفي تفاعـــل العامل الانساني معها وعليها • ولا نهمل في تحديدنا هذا ما للارض من أثر في الطاقـــة الانسانية الحالية فيما ساهمت به لانماء هذه الطاقة بفعل التفاعل المستمر عبر الزمن ، فأثر البيئة الارضية في انماء الطاقة الانسانية هو من جملة ميزات عامل الارض في الانتاج • أن أثر البيئة الاوروبية في المهاجرين الى العالم الجديد مثلا ، كان العامل الاساسي في سرعة النمو الذى سهلت له امكانيات الارض الجديدة •

ان الارض ضرورية للحياة • " وأرض مثل أرضنا ضرورية لحياة مثل حياتنا " • والارض كعامل اقتصادى لها الاثر ، الذى أكده العلم ، في نشوء الامم وتمايز نفسياتها • ولو لم يكـن الاقتصاد شأنا اجتماعيا ثقافيا لصلح ان نضع عامل الارض في المرتبة الاولى بين العوامـــل الاقتصادية — النفسية في كل مجتمع •

في النظام الفردى يضم الى عامل الارض في الانتاج ، " مالك الارض" أى القيم عليهـا • وقد وضح لنا ان المالك الحقيقي هو المجتمع • كما وضح ان القيم على الارض يعد في النظام القومي الاجتماعي الواقعي في العامل البشرى — العمل — مهما كان نوع الطاقة وكميتهـا التي يبذلها في عملية الانتاج • والذى لا يبذل الطاقة الانسانية التي فيه للانتاج ، لايحميه كونه متصرفا بالارض من فقدان حقه في توزيع الانتاج ما دام قد تخلى عن واجبه في العمل — في بذل الطاقة للانتاج — •

ان القيام بواجب القيمومة على الارض يعطي ، في النظام القومي الاجتماعي ، القيـــم حصة في الانتاج بمقدار ما تفرضه مصلحة الامة لاستمرارها وضمان مصيرها ونموها الحياتي الشامل • وليس له الحق بالتصرف بانتاج الارض التي يقوم عليها على هواه بحجة انهـا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملكه وهو صاحب السلطان عليها • واننا نلاحظ ان اكثر الامم ادعاء بتطبيق فكرة „ دعه يعمل „ الفردية تضع قوانين لتـأمين مصلحة المجتمع يطلق للفرد „ حرية „ العمل ضمنها • وفي حالات الازمات المجتمعية حين يشع الوعي القومي بالاحتكاك او الضغط يصبح العمل سباقا ، بين الافراد ، لتقديم القسط الكامل في ما يؤمن مصلحة المجتمع • ففي حالات التأزم تسقط الاصطناعيات والوهميات ليتجلى واقع الحياة •

الارض ، في كونها عاملا من عوامل الانتاج ، هي بكل امكانياتها ملك للمجتمع • وتبقى كيفية ونوعية العمل على امكانياتها ـ لانتاج الحتميات ـ من حق المجتمع وحده فيما يؤمن مصلحة حياته •

٣ ـ الرسمال

العامل الثالث في الانتاج هو العامل الوسيط : الرسمال ، ونعني بالرسمال متابعة للاصطلاح السائد ، كل انتاج يستخدم مباشرة او مداورة في عملية الانتاج •

لم يعد من موجب لسرد البراهين التي تؤكد كون الرسمال ملكا للمجتمع في خدمة مصلحته وفي هذا نفرق بين الرسمال والرسماليين او الرسمالية الفردية او الفئوية او الطبقية • نحن لانرى في الرسمال ما نراه في النظام الرسمالي الفردى او الفئوى • فالرسمال ضرورة لا بد منها ولا مندوحة عنها في كل نظام اقتصادى راق • اما الرسمالية بمفهومها الاجتماعي والانترنسيونيي الوضعي ، فشر كلها • ذلك لانها تعمل مسخرة المجتمع لافراد او لفئة منه ، ومسخرة الامم الاخرى بالاكراه للرسمال والرسماليين ، أو قل للامة الرسمالية المستثمرة المستعمرة •

النظام القومي الاجتماعي يضع الرسمال في خدمة المجتمع لا فئة منه تتسلط بقوته عسفا • والقيمومة على الرسمال تجرى مجرى القيمومة على الارض سواء بسواء • و يبقى المجتمع هو المالك ذا السلطان • وان كانت الشيوعية تحسب الانسان في جملة الرسمال (للكتلة المادية التاريخية ودولتها) وتجعل في يد الحكومة الذى تخلط مفهوم (الدولة) ، فان الدول „ الديمقراطية „ آخذة ايضا ، في الآونة الاخيرة ، بضبط الرسمال في قوانين ضرائبية او توجيهية وتقنينية وزجرية ••• الخ •

ان واقع كون الرسمال ملكا للمجتمع ، في خدمة مصلحته ، يتخذ سبلا متباينة في اثبات هذه الملكية وحق المجتمع فيها • ولكن هذه السبل ، على تباينها تصل في النهاية الى نقطة الانطلاق الحياتية ، التي هي ، ان الرسمال لكونه جزءا من الانتاج هو مجتمعي ، ملك للمجتمع وفي خدمة المجتمع كله • والوسائل القومية الاجتماعية في تأمين سلطان المجتمع ـ مالك الارض والرسمال ـ ترتكز على مبدأ تنظيم الاقتصاد على اساس الانتاج ، وهذه الوسائل لا تعني حتمية جعل مؤسسة الحكومة هي المتصرف بالرسمال وبالارض • ولكنها تعني ، حتما ضمان منع التصرف الفردى ـ الفئوى التعسفي وضمان المصلحة المجتمعية ، مصلحة حياة المجتمع ، في الاستمرار وفي تأمين المصير الجيد والنمو المستمر • وهذه الوسائل لا تكون

•••/•••

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جامدة ولهذا نرى ان لا نبحث في تفاصيلها الآن ونكتفي بالقواعد التي يجب ان تنطلق منها •

الفصل الثاني : القواعد الاساسية للاقتصاد القومي الاجتماعي

بعد هذا المدخل نتقدم الى وضع الاسس النظرية الشاملة للاقتصاد القومي الاجتماعي • ونحصر هذا البحث ضمن القواعد الاساسية التي تكون تطبيقا للعقيدة القومية الاجتماعية • أما التفصيلات العملية التطبيقية فنترك بحثها الآن ، ذلك لأن التطبيق العملي يتطور بالتطور الحضارى المتصاعد وتبقى الاسس فقط ثابتة • فلا يصح مثلا ان نتكلم ، نظريا واقتباسا عن أمور وعمليات تطبيقية لاحاجة لنا بها فتبقى ضمن نطاق النظريات الافتراضية • فبحثنا في افضل الطرق لتمويل الصناعات الثقيلة ونحن في طور اقتصادى بعيد عن هذا الامر يفقدنا ميزة الانسجام مع كوننا عمليين • ونحن لا ندعي التمسك بالمثالية الوهمية في تحديد الاجور وساعات العمل ما دام مجتمعنا ، في حالته الحاضرة بحاجة الى تضحيات من أجياله الحالية لا يجوز التهاون بها لنجارى الامم الحضارية التي كنا في اساس ما بنته من حضارات وما تتمتع به من انتاج وثروة وقوة •

تتلخص الاسس النظرية للنظام الاصلاحي الاقتصادى بالمبدأ القائل :

((الغاء الاقطاع وتنظيم الاقتصاد القومي على اساس الانتاج وانصاف العمل وصيانة مصلحة الامة والدولة :

الغاء الاقطاع

هل في بلادنا اقطاع ؟ لا ••• ونعم ••• ، لا لأن الاقطاع في مفهومه الاولي كان نظاما يحميه القانون • والعرف الذى له صفة القانون • والاقطاع الحديث يجد بدايته وأسسه في الفترة بعد انهيار الامبراطورية الرومانية استقل كل قائد او « شريف » بمقاطعة فكانت ملكا له بأرضها وسكانها • وكان السكان مرتبطين بهذه الارض ارقاء يبيعهم المالك مع الارض او بدونها اذا شاء • وكان الاقطاعي يدفع للملك « ظل الله على الارض » الجزية على هذه الملكية المطلقة ، ولم يكن للمقطوع أى حق او حرية في التصرف فاذا هرب رقيق من اقطاعية الى اخرى جوزى على خرقه حق التملك •

فالاقطاع غير قائم قانونيا في بلادنا ولهذا نجيب على السؤال : بلا •

ونعم ••• لأن في الوطن السورى ملكيات كبيرة هي اقطاعات بحكم العادة والتقليد • واذا كان القانون لا يحمي هذه الاقطاعات فان السلطان هو في يد اربابها وارادتهم التعسفية هي القانون النافذ ، والذى لايزال نافذا رغم نصص الدساتير العتيقة والحديثة في الدويلات السورية وهذه الاقطاعات اللاقانونية هي في وضعها خرق للدساتير وللشرع ، ومع هذا فهي قائمة لأن سلطان تنفيذ الدستور في يد أرباب هذه الاقطاعات •

•••/•••

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالاقطاع هو غير الملكية الكبيرة „ اذن ففي أم زال منها الاقطاع تجد ملكيات تفـوق ، بما لا يقاس ، مساحة اكبر ملكية في وطننا • ولكن الفرق بين الاقطاع والملكية الكبيرة هو في „ ان هذه الاقطاعات كثيرا ما يكون عليها مئات وألوف من الفلاحين يعيشون عيشة زرية في حالة من الرق يرثى لها „ ولأن في حوزة الاقطاعيين قسما كبيرا من ثروة الامة في حالة سيئة من الاستعمال •

فوجود ارقاء على الارض وسوء استعمال الثروة ، اذن ، هو ما يجعل هذه الملكيات الكبيرة في حالة الاقطاع اللاقانوني • وبهذا يتضح ان الملكية الكبيرة والاقطاع شأنان مختلفان ومساحة الارض التي تكون في تصرف المواطن الواحد يجب ان تخضع لدراسة في امكانيات ادارة الارض وتأمين اقصى انتاجها وللمفاضلة بين ادارة المساحات الواسعة او الضيقة بالنسبة الى الانتاج الممكن كمية ونوعا •

ان تنظيم الاقتصاد على اساس الانتاج يكون المرتكز الواجب في تحديد مساحات الارض وكل ما يؤمن تحسين الانتاج كمية ونوعا يطبق • والانتاج في نظرتنا لا يؤمن لمصلحة الانتاج بالذات بل لمصلحة المجتمع • فيحصل من ذلك حتما الغاء الرق الغاء تاما في الارض وفي المعمل والمصنع والمكتب والغاء التصرف التعسفي وسوء استعمال الثروة المنتجة للاستهلاك او للاستخدام في زيادة وتحسن الانتاج •

فما نعنيه بالغاء الاقطاع ، اذن ، هو الغاء التعسب والرق والغاء سوء استعمال الثروة ، لان في الغاء الرق اطلاق قوى الامة المكبلة المشلولة المستعبدة ، وفي الغاء سوء استعمال الثروة تأمين لاستخدام الثروة لمصلحة الامة واطلاقها من تعسف الفرد ، هذا التعسف الذى يهدر قوة الامة الاقتصادية فيزعزع اساس حياتها •

ان هذا النوع من الاقطاع اللاقانوني هو اشد خطرا من الاقطاع القانوني الذى اندثر مع ازمنة الظلم والظلام في انحاء العالم المتقدم ، فالاقطاع الذى يخضع لقانون يمكن ان يحدد مدى تعسف الفرد ويبقى القانون فوق الاقطاعي ، اما الاقطاع في سورية فهو فوق كل قانون لأن أربابه هم اصحاب السلطان ، انهم الفئة التي تتبادل السلطان وتتزاحم عليه وتسخر السلطان والقانون وقوة المجتمع وثروة الامة لتدعيم الحالة الاقطاعية الزرية •

ان الغاء الاقطاع يهيىء قوة الشعب ويوجهها في طريق تأمين مصلحة الامة بالصراع الباني الذى يؤكد انتزاع نفسية الرقيق من السورى فتكون قوته فاعلة لتحطيم وسحق كل ما يعرقل سير حياته التصاعدى • •

ان الارض تقدم الامكانيات فقط ولا تقدم الحتميات • واعطاء حق التصرف في الارض الى „ الافراد „ يجب ان يستهدف تحسين الانتاج الصالح لتدعيم حياة المجتمع لا ارضاء شهوة التملك في „ الفرد „ او تأمين منافعه الخصوصية ولو كان ذلك على حساب المجتمع •

ان في سورية اقطاعية حقيقية تؤلف جزءا لا يستهان به من ثروة الامة ولا يمكن بوجه من الوجوه حسبانها ملكا شخصيا ••• يتصرفون بها او يهملونها كيفما شاؤوا مهما كان في ذلك

•••/•••

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من الضرر للمصلحة القومية ••• „ ان هذه الاقطاعات كثيرا ما يكون عليها مئات وألــوف من الفلاحين يعيشون عيشة زرية في حالة من الرق يرثى لها„•

ان في سوء التصرف بالارض وفي استعباد الفلاحين واسترقاقهم شللا أكيد لعوامل الانتاج وفيه تسبب لتدني الانتاج كمية ونوعا • وفيه تصرف اعتسافي بالانتاج المدني • وفوق كل هذا فيه انجرار الى التحالف والارتماء في احضان الرسمال الاجنبي وتمكين البلوتكراطية الاجنبيـــة في مرافق الوطن • وهذه السيئات هي التي جيب ان تزول والتي نعنيها „ بالغاء الاقطــاع „ مستهدفين بهذا الالغاء تحسين الانتاج وتوزيعه بما يضمن انصاف العامل ويوء من مصلحة الامة والدولـــة •

وخلاصة القول ان الاقطاع لا يعني لنا سعة مساحة الارض التي يقوم على عملية الانتـــاج والتوزيع فيها شخص ما ، بل تعني النفسية التي تقود عملية الانتاج والتوزيع • فالاقطاع هـــو ، في مدلولنا نفسية التعسف في شخص او فئة مستقوية ونفسية الاستسلام والاستكانة في فئـــة مستضعفة فاقدة الشعور بوحدة شخصية الامة ووحدة حياتها تتوهم ان المجتمع طبقات ، غـــائب عن ادراكها انها في المجتمع ومنه في وحدة الحياة والمصير تتمتع اساسا (في الواقع الحياتــي) بذات الحقوق وعليها ذات الواجبات فالاقطاع لاينحصر مفهومه في مساحة ارضية ، بل هو شأن نفسي • وان الغاء الاقطاع هو تصفية هذه النفسية واعادة النظر في الاقطاعات بما ينســج ومصلحة الامة وسيادتها وهذا يعني من جهة ثانية ، ان قوميتنا الاجتماعية تعني وضع مرافقنـــا وعوامل الانتاج ، والاستفادة من الانتاج ، تحت سيادتنا لا „ كأفراد „ او فئات بل كمجتمـــع كامل • القومية الاجتماعية تمنع وتلغي وترفض كل سيادة على عوامل الانتاج — العمل والارض — سواء أكانت هذه السيادة سيادة „ افراد „ او فئات داخل الوطن او دول خارجية • المجتمع السوري وحده له لحق السيادة على مرافق ارض الوطن • المجتمع السوري ليس جيلا من اجيال فلا يحق لجيل التصرف بارض الوطن ، وسقطة الجيل الواحد او عدة اجيال متعاقبة في المجتمع لا تربط المجتمع ، واذا كانت العادات والتقاليد والظاهرات تتغير من جيل الى جيل بالنسبة الى الرقي او التراجع ولا يمكن ان تقيد العادات والتقاليد اجيال المجتمع الطالعة ، فحــرى ان لا تكون اعمال جيل قيدا لاجيال طالعة ويصح ان تكون سلما للرقي فقط •

وهذا يعني بوضوح ان كل ارتباط او تعاقد في الامة الواحدة او بين أمتين يكون فيـــه ظلم لاحدى الامتين لا يثبت أمام قانون الحياة الصحيح • وكل ما يفرض على الامة من قبـــل قوة خارجية او داخلية ، وكل افتئات على حق المجتمع وكل انتقاص من سيادة المجتمع على مرافقـــه لا يجوز مطلقا ان يربط اجيال المجتمع • وكل تعرض للدورة الحياتية الواحدة — الاقتصادية الاجتماعية — السياسية هو افتئات ان قبل به جيل او اجيال لعدم وعي هذه الحقيقـــة او بسبب قوة ساحقة طاغية ، لا يربط الامة الواحدة • وفي هذا بيان لرفض الامة الســـورية تقسيم وطنها وتمزيق الدورة الاقتصادية الطبيعية الموحدة ضمن حدود الوطن ، ولرفض الامـــة الامة كل التعهدات القسرية بجعل مرافقها وامكانياتها لغير مصلحتها ولرفض النظام الاقطاعي الرسمالي القائم الذى ساد في ايام الظلام والذى يسود اليوم بالقوة الضاغطة المتمركزة فيـــه

•••/•••

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أو المتأتية عن تحالفه مع المستعمر الغريب ، وترفض الامة ايضا خروج بعض ابنائها بسبب المساوئ الطارئة على ارادتها للسير بارادات اجنبية أيا كانت . فالفردية والطبقية لاتربطان الامة في شيء .

ان كل شبر من ارض الوطن السوري الذى سلخ او اغتصب من قبل أى شعب آخر يبقى ملكا للامة السورية مهما طال الزمن ، فأرضنا وطاقتنا في كيليكيا والاسكندورن ، وثروتنا وطاقتنا في فلسطين المغتصبة من اليهود ، هي ملك للامة السورية ولا يمكن أن تنتزع منها هذا الملك قوة داخلية كانت او خارجية ، وكل اتفاق او تعهد تقوم به اية حكومة في الوطن السوري ، يكون في غير مصلحة الامة السورية ، لا يقوم امام قانون الحياة الطبيعي وترفضه الامة .

ان سيادة الامة ، أية أمة ، على مرافقها تكون بسيطرة قوتها هي ، المادية - النفسية . والامة السورية فيها مخزون قوة عظيم وهذه القوة هي التي شقت وتشق طريق الرقي امام الانسانية منذ أن خرج الانسان الى حيز انسانيته وكان ذلك على الارض السورية منذ زمن سحيق جدا في القدمية ، ومعطلات فعل قوة الامة السورية يجب ان تسحق وتباد . وأم هذه المعطلات هي "الفردية" وكبرى هذه المعطلات هي الاقطاع المجرم . وهكذا ترى حركة النهضة السورية القومية الاجتماعية ان الغاء الاقطاع يجب ان يتم بالغاء نفسية التعسف والاستبداد والاستثمار ونفسية الاستسلام والاتكالية من ابناء الشعب لانتصار النفسية السورية الاصيلة ، ثم بوضع قوانين تؤمن الغاء الاقطاع وتكون هذه القوانين مستمدة من مبدأ "ان مصلحة سورية هي فوق كل مصلحة" .

تنظيم الاقتصاد القومي على اساس الانتاج

قلنا فوق ان الانتاج يشمل كل ما هو حاصل لسد الحاجات الحياتية النفسية المادية غلالا وصناعة وفكرا . ثم تبسطنا في "قيمة الانتاج" . ونعود وكان من الاولى ان نبحث الانتاج قبل الرسمال . لأن الرسمال جزء من الانتاج يستخدم في عملية الانتاج . ولكن سياق بحثنا في "عوامل الانتاج" جعلنا نكتفي بالتحديد اللفظي لنعود اليه كأساس للتنظيم الاقتصادى في "تنظيم الاقتصاد على اساس الانتاج لصيانة مصلحة الامة والدولة" .

الانتاج هو حاصل فعل الطاقة البشرية المجتمعية (مباشرة او مداورة) على امكانيات الارض . فالانتاج ، اذن مجتمعي ، ملك المجتمع . ويجب ان يكون - في الحصول عليه وفي التصرف به - في خدمة المجتمع كله لتأمين مصلحته .

فقولنا بتنظيم الاقتصاد على اساس الانتاج ، يعني : ان كل انتاج يجب ان يكون تقرير حصوله ضمن مصلحة الامة . وكذلك يجب ان يكون تقرير توزيعه والتصرف به .

ان جعل الانتاج اساسا للاقتصاد اصبح من ميزات الاقتصاد الحديث في جميع الانظمة المعروفة . فالرسمالية الفردية تعتمد هذه القاعدة فتعمل لتحسين الانتاج كمية ونوعا ولتخفيف

.../...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أكلاف السلع المنتجة الى ادنى حد ممكن ليكون الربع او " فضل القيمة " متناسبا مع اطماع الرسمالية ومع امكانيات المضاربة في السوق المستهلكة الداخلية او الخارجية • وفي النظام الكلي يكون الانتاج اساسا لما يضمن مصلحة الدولة بمعنى الفئة او الطبقة الحاكمة • وفي هذا النظام يكون التوجيه الحكومي الدقيق رائد الانتاج كمية ونوعا •

ولا نجد فارقا في النظامين الشيوعي الكلي والرسمالي الفردى الا في مسألة اكلاف الانتاج • في النظام الكلي لايؤثر في الانتاج علو او تدني اكلافه ما دامت السلطة ترى موجبا لحصول الانتاج لسد ما تراه " حاجات الدولة " • أما الرسمالية الفردية فتدقق في وجوب تخفيض اكلاف الانتاج الى ادنى حد ممكن صيانة للسوق المستهلك ولهامش الفرق بين اكلاف انتاج السلعة وثمن بيعها لتأمين أقصى ما يمكن من الربح • وفي هذا يلعب قانون العرض والطلب • ولا ندخل هنا في مجمل الوسائل التي تستخدمها الفئات او الامم المنتجة من تجارية محض وعسكرية محض لتأمين اسواق الاستهلاك ، فلهذه الوسائل ابحاث يطول سردها • ولكن مما لاشك فيه في تصنيف هذه الوسائل ان ما هو حسن لمجتمع ما لايصلح لآخر • فالباب المفتوح في التجارة الى جانب توسع رقعة الاستثمار مثلا ، كان لبريطانيا وبعدها - الى حد بعيد - للولايات المتحدة باب الربح والتفوق والسيطرة على الاسواق العالمية وحماية السوق الداخلية • ولم تعد الحال الآن كما كانت • أما سياسة الضبط والتوجيه الانتاج والتجارى فكانت لألمانيا ، في بداية هذا القرن (وللعام كله الآن) السبب في التفوق في الانتاج الصناعي •

ونرى الآن ان التنظيم الاقتصادى في الاتحاد السوفياتي ضمن النظام الشيوعي الدقيق الضبط في مسألتي الانتاج والاستهلاك قد ساعد الاتحاد السوفياتي على التصنيع الذاتي • ولولا هذا الضبط لما حصل في مبلاد متخلفة اقتصاديا كروسيا ما حصل خلال الخمس والثلاثين السنة الماضية •

ان ضبط الانتاج في نطاق تأمين مصلحة الامة والدولة يحتاج اولا وقبل كل شيء الى عنصر السيادة والوعي القومي •

ومما يلاحظ اليوم سيقا اصطدمت الولايات المتحدة بعقبات لم تكن حاصلة حين كانت بعيدة عن مدى التزاحم الصناعي التجارى الحربي - ما يلاحظ ان دخول الولايات المتحدة في المعترك قد اجبرها على وضع حدود للانتاج وللاستهلاك كما حصل في بريطانيا • واصبحت الحكومات المنفذة لارادة المجتمع المعني تطبق الى حد كبير جعل الانتاج اساسا للاقتصاد القومي (اساسا للاقتصاد الموجه لمصلحة المجتمع المعني) • وحيث يسود مبدأ " دعه يعمل " حدد الميدان الذى يسمح فيه العمل الفردى او الفئوى حتى بات معدوما تقريبا • ففي الولايات المتحدة مثلا يحدد الانتاج كمية ونوعا في جميع ميادين الانتاج • وقد لاحظنا مؤخرا ان الادارة الحكومية تعمل لتحديد الانتاج الزراعي بعد ان وضعت منذ زمن الحدود للانتاج الصناعي وللاستيراد والتصدير وللانتاج الفكرى ايضا حيث منع منعا باتا تحت طائلة العقاب ، كل انتاج شيوعي الاتجاه والاسس •

.../...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أن مبدأ جعل الانتاج اساسا للاقتصاد القومي في النظرة القومية الاجتماعية هو المبدأ الطبيعي السليم المتوافق مع مصلحة الحياة للمجتمع المعني (أى مجتمع) •

وفي عملية الانتاج يجب ان تسير العملية على الوجه التالي ضمن امكانيات المجتمع الشاملة (العمل — الارض — الرسمال) •

١ — يحدد الانتاج نوعا وكمية وفق مصلحة المجتمع لسد حاجاته الحياتية — الاستمرار والنمو والتفوق — • (ولا موجب لان ينفر الفرديون من هذا التحديد فهو أمر مفعول به في جميع الامم الراقية حتى أكثرها قولا بالحرية الفردية •) •

٢ — توجه عمليات الانتاج للحصول على افضل الانتاج كمية نوعا بأقل جهد يبذل وهذا يعني وجوب انماء الخبرة فلا تهدر الطاقة البشرية او الامكانيات الاخرى •

ان توجيه عمليات الانتاج وكيفيتها وتفاصيل ضبطها تحتاج الى دراسة في مدلول الخبرة وفي مفهوم الاتحادات المهنية للمنتجين •

فالنقابات العمالية مثلا ، تكون في النظام القومي الاجتماعي اتحادات لاصحاب المهن تهدف الى انماء الخبرة فحسب ، وليس الى تأمين حق العامل • فالنظام القومي الاجتماعي كما تبين — الى حد ما في سياق البحث وكما سنرى بعد — يضمن التوزيع العادل الضامن مصلحة المجتمع كله • فلا حاجة بالمنتج ان ينضم الى كتل تضمن حقه بل الى اتحادات رائدها تثقيفه في وسائل انتاج أفضل بمجهود أقل • فالهدف المشترك هو تأمين حصول الانتاج العظيم لسد حاجات الامة العظيمة النامية •

وكيفية ومدى ونسب العوامل الانتاجية (العمل ، الارض ، الرسمال) لحصول أقصى وأفضل الانتاج تخضع — ضمن خط سد حاجات المجتمع — للتخطيط والتوجيه الدقيقين ، فلا تعسف في استخدام الارض والرسمال ولا هدر لأية طاقة او امكانية تسببها الاهواء والجهل وقلة الخبرة او اضعاف العامل الانساني بسبب الآفات : الجهل ، الفقر ، المرض ، او الاستعباد والاستغلال والاستنزاف الداخلي او الخارجي •

ان مرافق الامة وحيويتها يجب ان تخضع لضمان مصلحة الامة في الاستمرار والتفوق • ولا يجوز ان يكون في العمل ولاء لغير الامة او ان تسيطر على مرافقها أية فئة منها او قوة من خارجها •

انصاف العمل

ان انصاف العمل يقتضي ضبط المجهود الانساني فلا يذهب هدرا ، فحرى ان يكون الانصاف بمنع استغلال الانتاج الحاصل عن هذا المجهود والاستئثار به من فرد او فئة على حساب المنتجين الذين هم بالواقع جميع ابناء الشعب القادرين على الانتاج دون أى استثناء •

•••/•••

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فانصاف العمل ، اذن ، هو في ضبط المجهود فيأتي الانتاج متناسبا مع المجهود المبذول • اذا كان المجهود المبذول مثلا مائة وحدة حيوية يأتي بمنتوج « مائة » في حال ضبط المجهود وتوجيهه توجيها فنيا ، فاذا أتى بمنتوج « خمسين » يكون المجهود الضائع هو خمسون وفي هذا يهدر العمل (أى المجهود الانساني المبذول) وفي هدر العمل عدم انصاف للعمل •

ومن جهة اخرى اذا كان العمل ينتج مائة ويعود له أقل منها ليذهب الباقي — وغالبا ما يكون أكثرية الانتاج — الى افراد او فئات لا تبذلك مجهودا للانتاج يكون في ذلك ظلم واستثمار وعدم انصاف للعمل

فالاقتصاد القومي الاجتماعي في استهدافه « انصاف العمل » يعني وجوب ضبط وتوجيه المجهود الانساني توجيها فنيا يؤمن اقصى الانتاج للمجهود المبذول فلا تهدر الحيوية هدرا دون انتاج ، وفي هذا تعمل النهضة القومية الاجتماعية على تدريب اليد العاملة على أحسن الطرق الفنية وتعد لها الوسائل الفنية الضرورية لتحسين الانتاج كمية ونوعا لتأمين مصلحة الامة والدولة ، ويعني من جهة اخرى توزيع الانتاج توزيعا عادلا فلا يسمح للافراد او للفئات ان تستأثر بالانتاج وتتعسف في توزيعه او استخدامه •

الاولى ضبط المجهود الانساني فلا يهدر بل يعطي انتاجا متناسبا مع قوة المجهود وقيمته الانسانية •

ان العمل هو حق وواجب لكل مواطن على السواء و « كل سورى يجب ان يكون منتجا بطريقة ما » ينتج غلالا او صناعة او فكرا ، والمجتمع الواعي المنظم هو المجتمع الذى يؤمن حق العمل لجميع ابنائه ، والذى يشعر ابناؤه جميعا ان من واجبهم ان يكونوا منتجين ، فعدم تأمين حق العمل ، وعدم الشعور بأن العمل واجب هو انتقاص من قيمة الانسان لانه شذوذ عن الواقع الطبيعي وخروج عن حقيقة الحياة ، (كل سورى يجب ان يكون منتجا بطريقة ما) هو اساس الاقتصاد السورى القومي الاجتماعي • وكل شخص في أى مجتمع انساني يجب ان يكون منتجا بطريقة ما ، عندما تتضح حقيقة الحالة في واقعها الطبيعي في المجتمعات الانسانية كلها •

ان الرسمالية تعمل مسخرة جميع القوى والامكانيات لتحسين وسائل الانتاج ولزيادة الانتاج ، أما هدف الرسمالية ، من زيادة الانتاج فهو زيادة قوة الرسمالية ، فالانتاج لا يقصد منه خير المجتمع بل نفع الرسمالية ، وتعمل الرسمالية على تحسين العمل وتفنينه لمنافعها

أما توزيع الانتاج في الرسمالية فلا يتوخى العدالة الاجتماعية مطلقا • فالرسمال ومنافعه هو القصد • وأذا لاحظنا السوية الرفيعة للعيش في الدول الرسمالية وقارناها مع ضخامة الانتاج يتضح لنا ان الرسمال في نزاعه الدائم مع المنتجين يقدم لهم ما يؤمن استمرار العمل والانتاج لمنفعة الرسمال ، ونلاحظ ايضا ان الدولة الرسمالية تسخر الشعب لمنفعة الرسمال وتستعبد الشعوب الضعيفة ايضا لاجل الرسمال والرسمالية •

•••/•••

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فانصاف العمل في النظام الرسمالي من جهة الحصول على اقصى الانتاج للمجهود الانساني مؤمن ، لكن لمنفعة الرسمال لا لمصلحة العمل ، ولهذا فالنظريات الرسمالية تجعل الرسمال هو العامل الاول للانتاج وتصنف الارض وامكانياتها في المرتبة الثانية ويأتي العمل في المرتبة الثالثة ، وتفاوت النظريات ضمن النظرية الرسمالية لا يعدو الكلام النظرى اما التطبيق فهو في ان الرسمال هو العامل الاساسي • أما في توزيع الانتاج ، فالعمل لاينصف في الرسمالية وهكذا يحقر العامل الانساني في شأن انساني اساسي •

أما الشيوعية فالعمل فيها مؤمن للجميع وهو واجب على كل من ليس في طبقة الحكام ، لكنه واجب مفروض من الدولة لمصلحة الدولة لا لمصلحة العمل • فالعامل في الشيوعية التطبيقية آلة مادية فهو في جملة رسمال واملاك الدولة ليس له أى حق كأنسان وللدولة الحق في استعماله كأية آلة اخرى • والمساواة في الشيوعية هي المساواة في كون الانسان آلة يتساوى كل فرد مع الآخر ويتساوى الانسان مع الآلة الاخرى وربما فضلته الآلة في نظر الدولة لان انتاج الآلة أصعب من انتاج الانسان • والانتاج في الدولة الشيوعية يضم فيما يضم الانتاج الحيواني ومنه الانسان نفسه ، وأية قيمة للانسان ما دام مادة تتفاعل في ذاته لا قيم انسانية فيه : انه ملك للدولة تتصرف به ولا مصلحة له •

أما الاشتراكية فهي مخرج نظرى بين الرسمالية الفردية وسيطرة الدولة ولذلك فشلت الاشتراكية حتى في تدعيم نظرياتها •

ان في سورية تطبيقا للرسمالية ـ الاقطاعية وفيها نفر مضلل بالشيوعية وفيها اشتراكيون استهواهم الاسم فلم يفهموا منه شيئا • ان الشيوعيين والاشتراكيين مع حفظ الفارق اللافارق تستهويهم المساواة في التوزيع و يفوتهم " ان توزيع القلة والفقر بالتساوى بين ابناء الشعب لاينقذ الامة من حالة الفوضى والوهن التي تتخبط فيها " •

صيانة مصلحة الامة والدولة

نصل الآن الى تحديد الانتاج من وجهة ما نعنيه بالعدل الاجتماعي في توزيع الانتاج من حيث يصون مصلحة العمل والامة •

بعد حصول وعينا القومي وبعد شعورنا بارتباط مصيرنا في الحياة ارتباطا لايمكن فصمه لا مناص لنا من الاعتقاد بوحدة المصالح التي هي مصالح الامة ، مصالح الجماعة الكبرى وليس فردية معينة للافراد بأنفسهم •

الانتاج في حالة الوحدة القومية هو انتاج قومي له موقف تجاه انتاج قومي لامم اخرى و يحتاج الى التفاعل معه من أجل تحقيق الخير والرفاهية المرغوب فيها ، فلا بد من النظر الى الانتاج كشيء قومي المصلحة فيه للشعب للمجتمع للامة وليس للافراد كأفراد •

ان الانتاج المشترك هو حق عام لاحق خاص، والرسمال الذى هو ضمان استمرار الانتاج وزيادته هو ، بالاساس ، و بما انه حاصل الانتاج ملك قومي عام مبدئيا وان كان للافراد

.../...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يقومون على تصريف شؤونه بصفة مؤتمنين عليه وتسخيره للانتاج .

لا نعني من هذا طبعا ابادة الملكية الشخصية كملكية عملية ولا الى اخذ الرسمال من ايدى الافراد رأسا ونزع حق التصرف من ايديهم ، ولكن يعني ان الافراد الذين يتصرفون الان بالرسمال تصرفا فرديا يتصرفون به تحت اشراف الدولة لضبطه وتوقيفه لانهم مبدئيا مؤتمنون عليه ائتمانا من قبل المجتمع ، يبقى لهم قوة الاستنباط والتفنن لانتاج ما يشعرون بانفسهم الكفاية لانتاجه ، و يتصرفون بحرية ضمن شروط تضعها الدولة . ولكن يكون من حق الدولة ان تنظم للافراد وتحدد لهم وتسن القوانين اللازمة لضبط الانتاج وتقسيم العمل وتوزيع الانتاج الحاصل من العمل فلا يعود الرسمالي الفردى من جهة حقوقية حرا في ان يتصرف تجاه العمال وتجاه الذين يستأجرهم او يستأجر الارض منهم او ما شاكل ويفعل ما تمليه مصلحته الفردية بصرف النظر عن مصالح المشتركين معه في الانتاج والذين يجب ان يكون لهم حق في نصيب من الانتاج .

وهذا يعني ان الاقطاعات الكبيرة التي تظهر اليوم بمظهر ملك شخصي تحتاج الى اعادة النظر من قبل الدولة فيها والى اعطائها اتجاها يحرر جماعة كبيرة من الناس ويعطيها المجال للتحرر في نفوسها ولتعمل على اساس جديد يساعد على رفع مستوى حياتها والحصول على حياة أليق بالانسان من الحياة التي يحياها اليوم . وهذا لا بد منه لانه كما قلنا ان النظام الاقتصادي السيء ، الذى يجعل مئات والوفا من الفلاحين في حالة من شظف العيش ، في حالة من الجهل في حالة من المرض والبؤس ، لا يمكن دولة عصرية من تثبيت نفسها في تنازع البقاء ، اذا احتاجت الدولة الى هؤلاء الالوف في حالة حرب مثلا وجدت انها لايمكنها أن تستند اليهم في الحرب وكيف تستند الى رجل خمدت فيه نفسه عوامل الحياة وشوهته الامراض واقعده الذل ليكون بطلا يحارب بكل قلبه وكل نفسه من أجل وطنه وأمته اللذين يجد فيهما تحقيقا للحياة المثلى التي يريد ويطمئن ان يحياها .

ان الاشتراك في الانتاج اشتراكا فعليا شرط الاشتراك في الحق العام ، وعليه فان غير المنتج لا يمكن ان يعامل معاملة المنتج ويأخذ نصيبه من الانتاج ويجب ان يصير الجميع منتجين . يجب ان يحمل الجميع لنهضة صناعية زراعية اقتصادية قوية تفيض الخير على هذه الامة والشعب . و بهذا العمل ، وبهذا الانتاج يمكن النظر في توزيع النصيب العادل للجميع ليحيوا الحياة اللائقة بالانسان المتمدن الراقي .

بهذا التنظيم الاقتصادى نؤمن نهضتنا الاقتصادية وتحسن حياة ملايين العمال والفلاحين وزيادة الثروة العامة وقوة الدولة القومية الاجتماعية .

١ ـ ضبط التصرف بالانتاج

تنظيم الاقتصاد القومي على اساس الانتاج يعني ضبط حصول وتوزيع الانتاج بما يضمن مصلحة الامة والدولة (لسد حاجات المجتمع الحياتية) .

.../...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والدولة في المفهوم القومي الاجتماعي ، ليست الحكومة ، ومن الخطأ الفاضح التكلم عن الدولة بمعنى الحكومة او العكس • الدولة هي مظهر المجتمع الحقوقي ـ السياسي • والحكومة هي مؤسسة التنفيذ فيها ، فاذا كانت مصلحة المجتمع تأمين استمراره ونموه فان شؤون المجتمع وشخصيته ككل ، بالنسبة الى اعضائه والى المجتمعات الاخرى تتطلب مظهرا يتوافق مع تبلور وبروز شخصية المجتمع المعني • ولهذا نقول بصلحة الدولة للحصر بمصلحة المظهر السياسي الحقوقي •

في ضبط التصرف بالانتاج الى جانب تحديد وتوجيه الانتاج تتم القاعدة الاساسية للنظام القومي الاجتماعي في الشأن الاقتصادى • وهذا لا يعني ان الاقتصاد شأن مستقل عن شؤون المجتمع الاخرى ، انه في اساسها •

لايعني توزيع الثروة لصيانة مصلحة الامة توزيعا كميا على عدد ابناء المجتمع في جيله المعني وهذا المفهوم يبعدنا عن مشكلة الاجور وساعات العمل • ففي النظام الفردى حيث يستغل فرد فردا او افرادا آخرين • وحيث تستثمر جهود المنتجين وامكانيات الارض ووسائل الرسمال لمنافع فئة دون خرى من الشعب تبرز مسألة الاجور وساعات العمل في " نظريات التوزيع العادل " وفي النظام الشيوعي يمكن ان تبرز مسألة اعطاء الشخص حاجته على اساس ان لكل حاجته وما يفيض يبقى للدولة • كأننا خارج الاشخاص فوقهم او تحتهم اوالى جانبهم •

إن العدالة ليست في التساوى المطلق في التوزيع ولا هي في التساوى النسبي على اساس لكل حاجته او لكل بالنسبة لما ينتج • " فتوزيع القلة والفقرة بالتساوى " لا ينقذنا من الوهن الذى تتردى فيه • فالقاعدة الاولى هي انماء الانتاج وفقا لامكانيات الامة وتوافقا مع حاجاتها الحياتية النامية • انها في جعل مرافق الامة وطاقتها في خدمتها وفي سيادتها لمصلحتها هي • فيكون لنا الانتاج العظيم الذى لايحده اقطاع ولا رسمالية داخلية فئوية • ولا اقطاع او رسمالية دولية (استعمارية) • انها في الانتاج العظيم لسد حاجات الشعب العظيم • والقاعدة الثانية لهذا الاساس هي قاعدة التصرف بالانتاج لتأمين المصلحة العامة •

٢ — التوزيع العادل

فالانتاج هو كما قلنا ملك المجتمع كله • كما ان الطاقة مجتمعية والارض والرسمال ملك للمجتمع • وهذه الملكية تعطي المجتمع كله الحق في الاستفادة القصوى من الانتاج فيما يؤمن مصلحة حياته في سد حاجاته المادية ـ النفسية النامية وفي ابرازه بمظهر سياسي حقوقي يتناسب مع قوته وعظمته • فالانتاج في قاعدتيه : الحصول عليه والتصرف به هو الاساس • وليست عوامل الانتاج في ذاتها • فقاعدة التوزيع ليست الارض ولا الرسمال ولا الطاقة • انها مصلحة المجتمع • وليس في نظامنا حصة للرسمال واخرى للارض واخرى للعمل • فالارض والرسمال ملك للمجتمع والطاقة هي طاقة المجتمع وكل انتاج هو لمصلحة المجتمع • الرسمالي والمتصرف بامكانيات الارض أى كانت ليس له حق في التصرف الكيفي بالرسمال او بالارض • وقد بينا

.../...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فوق ان أشد الامم تساهلا في „ الحرية الفردية „ تمنع حتى في الحالات السلمية التصرف الكيفي • ونلاحظ ان النظام الاقتصادى في جميع الامم الاخذة باسباب الرقي يتجه اتجاها واضحا صريحا نحو المبدأ القومي الاجتماعي بفعل واقع الحياة الواحدة — المجتمع الموحد المصلحة والمصير •

في النظام الفردى حيث يضبط الانتاج وتضع الحكومة اليد بالقانون الضرائبي على معظم الارباح لتوزعها مداورة على المجتمع كله لتأمين مصلحته ومصيره وفي النظام الكلي حيث يكون للمنتج نصيب „ لكل حاجته „ او لكل „ قسطه مما ينتج „ تصل النتائج الى هذه الحقيقة التي هي ان الانتاج ملك للمجتمع • وفي النظام القومي الاجتماعي يكون هذا الامر اساس النظام لا نتيجة المداورة •

وهذا الاساس يمنع مشاكل تحديد الاجور وساعات العمل كما يمنع التصرف الكيفي بالانتاج او الاتجاه الكيفي لحصول الانتاج • واننا في هذا لم نأت أمرا غريبا أو أدا • اننا نصل الى الامر بالطريق المباشر المستقيم • في حين يداور الاخرون بالقانون للوصول الى الاساس كنتيجة لا كنقطة انطلاق •

ان القدر المدفوع اجورا للعمل في النظام الرسمالي يخضع بدوره للضريبة التصاعدية وهذه الضرائب تعود للكل • فيساهم الذى يحصل على اجر عال في تأمين الحاجات في المجتمع كله • وهذا المبلغ النقدى ليس الا وسيلة قيمته في قوته الشرائية لقاء الحاجات • وهذه الحاجات هي في الامم المرتقية محددة ايضا بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع • وليس من يتهم بريطانيا بالديكتاتورية أو بالاتيان ببدعة تؤاخذ عليها حين تقنن الاستهلاك حتى في انتاج تعده للتصدير • ولا تلام الولايات المتحدة في وضع قوانين لتوجيه وضبط الانتاج وعوامله وضبط التصرف به • واذا كانت الظروف القاسية تجبر الامم الراقية القوية على العمل المتوافق مع متطلبات المجتمع لتأمين مصلحته وضمان مصيره فكم تكون حاجتنا نحن لمثل هذا الضبط المباشر • وليس من يتهم الدول القوية بعدم الاخذ برأى جعل الاجور مقياسا للقسط الذى يستحقه الفرد ولا الربح مقياسا لما يستحقه الرسمال او الارض •

ان الاجور هي براءة يأخذها المنتج لتمكنه من تأمين سوية من الحياة تتناسب مع المقدرة الانتاجية في المجتمع • أما حصة العمل من الانتاج فهي الانتاج كله • ومجموع الانتاج يصرف في رفع سوية المجتمع الحياتية وضمان مصيره وسلامته • والنظام القومي الاجتماعي يمنع الاستغلال الفردى او الفئوى فيمنع بالتالي بروز مشاكل الاجور • فما دامت حاجات الحياة مؤمنة تبقى الاجور رمزا لسوية معينة لا يجوز الهبوط دونها • وبالتالي لايسمح النظام القومي الاجتماعي بنتوآت في السوية الحياتية تجعل بعض ابناء المجتمع في حالة يحسدون فيها السائمة العجفاء في حين يتنعم بعضهم بنتاج ملك المجتمع وطاقته المبذولة • فالاجور وهي رمز سوية دنيا للحياة لاتعود مشكلة فردية او طبقية ما دام الانتاج كله في خدمة المجتمع كله •

وما يجرى على الاجور يجرى على ساعات العمل • فالحاجات الحياتية حاجات نفسية ايضا

.../...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتأميتها يوجب التضحية احيانا • ففي حالات التأزم تزاد ساعات العمل • والجندى في الجبهة لا يثي في بذل الجهد مع انه يتقدم مواجها الموت • والعامل ايام المحن لايتطلب راحة لنفسه حتى تنجلي المحن • ونحن في محنتنا لانبحث في مشلكة ساعات العمل ما دام كل ما ينتج هو للمنتجين وليس للمستثمرين الاقطاعيين الرسماليين من داخليين او استعماريين •

وهذا يوصلنا الى بحث البطالة ايضا :

الطاقة الانسانية تستغل في الازمات لمصلحة حياتها في استمرارها وسلامتها وسيادتها وكل طاقة تهدر بسبب سوء ضبط وسائل الانتاج هي خسارة للمجتمع وهي التي نسميها البطالة فكم من كادح تهدر حيويته دون جدوى • فهو في حكم العاطل عن العمل في مقياس الانتاج الصحيح ، فساعات العمل ليست المقياس ، ان المقياس هو مدى فعل الطاقة البشرية على الامكانيات الطبيعية للانتاج الاقصى والاحسن • ومجتمعنا هو في حكم البطالة الى حد كبير • فالطاقة المهدورة في انتاج ضئيل • والتوقف عن أى عمل لوقت طويل هو بطالة وتضليل • ولا يصح معنا اليوم ان نعتمد الاحصاءات الرقمية للتعرف الى مدى البطالة عندنا •

والتصرف الكيفي بالانتاج هو هدر للطاقة ايضا • فاذا قارنا بين الكدح وبدل الطاقة الانسانية عندنا في امتنا كلها وبين معدل الدخل بالنسبة للشخص الواحد نجد ان الدخل ضئيل جدا • ذلك لان عملية الانتاج غير سليمة تهدر الطاقة • ولأن البطالة تكون لوقت طويل في السنة • ثم لان التصرف الكيف بالانتاج يهدر الطاقة مداورة • هذا ناهيك عن العدد الكبير من الطفيليين في المجتمع •

ان الحل لهذه المشكلة هو كما قلنا فوق ، في صيانة حق العمل ليصبح كل سورى منتجا بطريقة ما ، وفي مبدأ « ان كل سورى يجب ان يكون منتجا بطريقة ما » •

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالـــث

أصبح من نافلة القول ، بعد الابحاث السابقة ، التنويه بموقف النظرة القومية الاجتماعية من بعض القضايا الاقتصادية الفرعية ذلك لأن الابحاث السابقة تكفي لتوضيح النواحي الجزئية والفرعية ، غير ان موضوعي الضريبة والنقابة ذا أهمية في الحياة الاقتصادية يستوجب منا أن نعرج عليهما ولو قليلا لتقول النظرة القومية الاجتماعية فيهما قولها الفصل •

النقابـــة

موقف الفاشية من النقابة : ترى الفاشية أن تنظيم الحياة القومية يجب ان يتم تحت رقابة الدولة ، وترى ايضا ان الفرد ضعيف عاجز اذا ترك لوحده ، وأن عليه ان يدخل في نطاق الدولة ، ليتضاعف عزمه كما يتضاعف عزم الجندى في الفرقة العسكرية ، وترى أيضا ان غريزة الفرد الانانية تدفعه الى الفرار من واجباته وتجعله يختار الاخذ عن العطاء ، الامر الذى يستلزم من الدولة استعمال القوة لتحقيق مهمتها النظامية والتغذيوية ، وترى تبعا لذلك ان الفرد يجب ان يكون جزءا من النقابة ليمكن توحيد الاتصال بين الفرد والدولة • فالنقابة في الفاشية هي صلة بين الفرد الضعيف والدولة القوية وهي تنظيم يستهدف منه الاستعاضة عن البرلمان بالنقابة وعن الاكثرية الكسولة بالاقلية المنتجة •

هذا مفهوم الفاشية للنقابة فيه ضلال وخلط بين مفهوم الدولة والحكومة وفيه امتهان لامكانية الانسان وفيه تصنيف اصطناعي •

موقف الماركسية من النقابة : أما الماركسية والاشتراكية السوفياتية الحالية فانهما متفقتان نظريا وعمليا على عدم استهداف النقابة في التنظيم ولكنهما تتخذان النقابة وسيلة وخلية للدعاوة الشيوعية والسياسية السوفياتية ولتقوية النضال الطبقي واستعجال ديكتاتورية البروليتاريا•

موقف الرأسمالية : أما الرأسمالية فقد اقرت مرغمة بالنقابات العمالية بعد نضال طويل ولكنها جندت امامها نقابات أرباب العمل وتكتلت الفئتان في نقابات لاتستهدف تحسين الانتاج بل الدفاع عن منافع هاتين الفئتين المتضاربتن ، ووقفت الرأسمالية مشدوهة أمام هذا الصراع تارة ترغم الرأسماليين على زيادة الاجور وتارة تنحاز لأرباب العمل انحيازا يجعل العمال يتكتلون ويضربون ويحطمون المعامل ويشلون النشاط الاجتماعي •

موقف النظرة القومية الاجتماعية من النقابة : ان النقابة في عرفنا ليست تكتلا يعطي الفرد القوة ولا وسيلة لمراقبته ولا صلة بينه وبين الدولة كما انها ليست وسيلة لتقوية النضال الطبقي والحقد على ارباب العمل ، ولاتكتلا لجلب المغانم ودرء المغارم • ان النقابة قبل ان تكون كذلك هي فئة من المواطنين يشكلون جزئا من هيئة اجتماعية تملك الارض والرسمال ، تملك الانتاج ووسائله، انها فئة تنتظم حسب التصنيف الفني للانتاج لتحسين الانتاج وايجاد الاسس الصحيحة التي يتم فيها التوزيع، انها فئة من مهنة واحدة تتدارس وسائل تحسين الانتاج لتنمية ثروة المجتمع وترقية امكانياته •

الضريبـــة

الايوجد في النظرة القومية الاجتماعية مايسمى ضريبه ، فالمجتمع في وحدة حياته ومصلحته ومصيره يملك عوامل الانتاج ، ويملك بالتالي الانتاج لانه مجتمعي يستخدم لمافيه مصلحة حياة المجتمع كله • ان الضريبة في النظام الرسمالي تفرض على الارباح مباشرة اومداورة لتؤمن الحكومة المبالغ الضرورية لتغطية الاعمال التي يسمونها „ ذات المنفعة العامة „ ومنها اعمال جميع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

موظفي المؤسسات الحكومية من مدنيين وعسكريين • ولتأمين ما يضمن سلامة المجتمع من سلاح وغيره • وهذه المبالغ المفروضة " الضرائب " يدفعها اصحاب المداخيل الفائضة والارباح افرادا كانوا أم فئات • وأعدل ما وصلت اليه قوانين الضرائب في النظام الرسمالي هو قانون الضريبة التصاعدية على الارباح كما يلاحظ في اميركانيا حيث يدفع اصحاب المداخيل الضخمة ما يتصاعد مع مبالغ الربح وتعفى المداخيل اللازمة لسد حاجات العيش على سوية معقولة •

ويرى اصحاب نظرية الضريبة التصاعدية ان يخففو قدر الامكان من الضرائب اللامباشرة للارتكاز الى الضرائب المباشرة على المداخيل المعروفة • أما الضريبة اللامباشرة التي تبقى فهي " مكوس الجمارك " وبقاء هذه يرتكز الى ان حاملها ليس الشعب المستورد وحده بل يشترك في تحملها المصدر ايضا ، لان قانون العرض والطلب يجبر المصدر على تخفيض اسعاره نوعا ليضمن سوق الاستيراد : ولهذا نلاحظ ان الاتفاقيات التجارية بين الدول تحدد فيها ضريبة الجمارك لتسهيل التصدير والاستيراد وضمان السوق من مضاربات مصدرين آخرين • والى جانب تحميل المصدر قسما من ضريبة تعود الى خزينة المستورد تبقى الضرائب الجمركية لحماية الانتاج المحلي من مضاربة المصدرين لامكانيات الانتاج وخنقها لتأمين السوق حرا لبضائع أجنبية • وقد تلجأ الحكومات الى منع استيراد بعض البضائع منعا تاما كما تلاحظون في كثير من الامم التي تحافظ على مصالحها •

وفي النظام الشيوعي لاوجود للضريبة الا ما هو من صنف " ضريبة الجمارك " فالدولة الديكتاتورية في النظام الشيوعي تملك كل شيء وهذا يعني انها تفرض ضريبة الحياة على المواطنين فيها • اذ ان العامل ينال ما يحتاج اليه ، لبقائه ، من الانتاج • ذلك لان العامل الانسان هو من جملة الرسمال الذى تملكه الدولة التي تتصرف بالانتاج لمصلحة الدولة • وقد بينا كيف ان مايحصل فعلا من فائدة للمجتمع لا يعود الفضل فيه الى النظام الشيوعي بل الى قوة الحياة في واقعها الطبيعي الذى يتغلب على كل قوة معاكسة ، سواء أكانت نظاما رسماليا او نظاما شيوعيا •

في النظام القومي الاجتماعي المنبثق عن النظرة الصحيحة الكاشفة عن حقيقة الوجود الانساني — المجتمع الانسان الكامل — لا يفرض على ابناء المجتمع ضرائب فالحق في العمل والانتاج حق حياتي طبيعي ، والانتاج واجب لا فرض وكل ما يؤمن مصلحة الامة وسلامتها ومصيرها هو ضمن سير الحياة في المجتمع • اذ ليس في المجتمع من يستولي على قسط من الانتاج لتفرض على ربحه من سيطرته على هذا القسط من الانتاج •

كل منتج في المجتمع ينال نصيبه من مجمل الانتاج • وقد بينا في الحلقات السابقة ان النصيب لا يوزع عينا وعدا • فالانتاج المؤمن مصلحة المجتمع ونمو حياته يكون للمجتمع كله لان منافع جميع ابناء المجتمع مشمولة في مصلحة حياة المجتمع • فالموظف في المؤسسات الحكومية مدنيا كان او عسكريا (وفي نظامنا يكون الكل جيشا مصارعا لصيانة سلامة الوطن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والامة وتأمين مصلحتها) ان الموظف في المؤسسات الحكومية والصانع والفلاح والكاتب ، كل أبناء الامة ينتجون بطريقة ما . وحماية الانتاج هي انتاج بطريقة غير مباشرة فالجندى المرابط على الحدود ينتج مداورة لانه يساعد في ضمان حرية الانتاج ، وقس على ذلك .

قلنا ان الرسمال مجتمعي ايضا يخص المجتمع لانه من الانتاج المجتمعي والرسمال هو كل ما يستخدم وسيلة لزيادة الانتاج مباشرة او مداورة . ـ وهنا نصل الى السؤال وكيف نؤمن التسلح ـ ان السلاح المعد للدفاع عن المجتمع وسلامته وحقه هو جزء ضرورى من الرسمال والمجتمع في رقيه ترقى وسائل انتاجه ، ومنها السلاح للدفاع .

الانتاج كله ، ومنه الرسمال (والسلاح رسمال ، وسيلة لا مباشرة لضمان الانتاج العظيم وحماية حق العمل ونصيبه) هو ملك للمجتمع ولا يملك افراد او فئات ما يمكن ان يستأثروا به لنفرض عليهم دفع نصيب منه للاعمال ذات المنفعة العامة ، فالانتاج كله وقف على المصلحة العامة .

ليس المال الذى يجبى ، كضرائب ، هو مقياس قوة الدولة بل قوة الشراء فيه ، وقوة الشراء ترتكز الى عظمة الانتاج . فقوة اميركا ليست مثلا في ملايين الملايين من النقد الاميركاني بل في قوة الانتاج الاميركاني . وهذا يصح في كل بلد . فالدولار نقد نادر كبير القيمة في سورية مثلا لانه يمثل قوة انتاج معين . وقيمة الليرة الشامية في تكماش تقاس بقوة انتاج الشام . وعلى هذا فان المطالبة بفرض الضرائب المباشرة التصاعدية في دولة الشام لا يحل الازمة مطلقا كما يظن . اذ لو تجمع في خزانة الحكومة مئات الملايين تبقى رقما لا قيمة له بالنسبة الى قوة الدولة الشرائية . ان القوة هي في الانتاج فقط . وفقرنا ليس ناتجا عن ان أغنياءنا يجمعون الاموال ، ان هذا التجميع يزيد الفوارق المعاشية في داخل المجتمع . اما الفقر ، فسببه قلة الانتاج ، والضرائب التصاعدية اذا فرضت لتصرف هدرا في غير الانتاج تزيد في فقرنا .

اننا من الذين يقولون بوجوب فرض الضرائب التصاعدية حاليا شريطة ان تؤمن مشاريع انتاجية تصرف فيها هذه الضرائب ، اما اذا كان القصد التوزيع العادل فاننا نقول تكرارا : "ان توزيع القلة والفقرة على الشعب بالتساوى لا ينقذنا من حالة الوهن والضعف التي تتخبط فيها ... اننا نعمل لتأمين الانتاج العظيم لهذه الامة العظيمة" .

ان انتاجنا العظيم ، في النظام القومي الاجتماعي الذى ينصف العمل ، وكون الانتاج ملك للمجتمع ، لا يترك أية ضرورة لفرض ضرائب . اما المكوس الجمركية فتنتظم على اساس يضمن مصلحة الانتاج القومي الاجتماعي في تبادل الانتاج الضرورى لتأمين حياة مجتمعنا فنعطي ما يفيض عنا من بضاعة لنأخذ ما نحتاج اليه وبنسبة عدالة التبادل تنخفض المكوس الجمركية ايضا .

انتهى

....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit